

الإعداد العسكري للحرب ضد العراق

مَهَيَّنَا:

- أولا : القدرات العسكرية الأمريكية في مسرح العمليات .
- ثانيا : الإعداد العسكري العراقي .
- ثالثا : دور بعض القوى الإقليمية المؤثرة .
- (دول مجلس التعاون الخليجي / تركيا / إسرائيل)
- رابعا : الإعلام والحرب النفسية وهوس الحرب .

• أعد هذا الفصل: لواء أ ح / عثمان كامل حسين الخبير الاستراتيجي.

لواء أ ح بحري / محمد يمري قنديل الخبير الاستراتيجي.

لواء أ ح طيار د/ مصطفى إبراهيم الشرقاوي الخبير الاستراتيجي.

مِهْيَد:

أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن أهدافها الاستراتيجية للحرب ضد العراق وتتمثل في ثلاثة أهداف "معلنة" وأربعة أهداف "غير معلنة" (حقيقية).

الأهداف المعلنة:

- امتلاك العراق أسلحة دمار شامل بما يهدد الأمن وما يتطلبه ذلك من تفتيش وتدمير ما يكتشف.
- الصلة بشبكات الإرهاب الدولي وتنظيم القاعدة مما يتطلب التدخل العسكري للقبض على أعضاء الشبكة الإرهابية الدولية.
- انتهاك حقوق الإنسان.

الأهداف الحقيقية:

- السيطرة الكاملة على بترول العراق والخليج.
- تغيير السلطة الحاكمة في العراق وتعيين حكومة موالية للولايات المتحدة.
- ترتيب الأوضاع في المنطقة بما يخدم الهيمنة الأمريكية على المقدرات في ظل النظام العالمي الجديد.
- تهدة الهواجس الأمنية لدى إسرائيل وإزالة أى مصدر لتهديدها، بما يحقق أمنها وضمان تفوقها عسكرياً على جميع جيرانها.

وهذه الأهداف تتناسب مع الأهداف الأمريكية لزعامة عالم يتحرك لإرساء تشكيل نظام عالمي جديد تكون فيه الولايات المتحدة الأمريكية القطب الأوحـد بينما يعمل المجتمع الدولي على أن يكون نظاماً متعدد القطبية وهذا ما يفسر ظهور المعارضة الدولية من قبل الدول الكبرى دائمة العضوية فى الأمم المتحدة

حتى يتحقق إعادة تشكيل النظام إلى نظام متعدد القطبية ولكن هناك بعض المحددات حيث إنه بالرغم من أن الكثيرين في الولايات المتحدة وفي الخارج يتعاطفون مع هدف تغيير النظام الحاكم في العراق ولكنهم يعارضون أن يتم ذلك خلال عمل عسكري متعدد الأطراف ضد العراق أو من جانب الولايات المتحدة فقط ما لم يكن ذلك بموافقة من مجلس الأمن باستخدام القوة.

ولقد ألقى ذلك بظلاله على الإعداد والتخطيط العسكري للعمليات العسكرية ضد العراق على القيادة الأمريكية وأبرز عدة مبادئ وخطوط عامة يجب الالتزام بها عند وضع خطط الهجوم وأهمها:

أ- يجب أن تكون مدة الحرب أقصر ما يمكن للتخفيف من تأثيرها على الرأي العام العالمي وعلى الدول المعارضة كالدول العربية وبعض الدول الأوروبية وغيرها.

ب- الإقلال ما أمكن من الخسائر البشرية في قوات التحالف وكذلك في السكان المدنيين العراقيين.

ج- سرعة احتلال الأهداف الحيوية الاستراتيجية وخاصة مناطق آبار البترول ومناطق إنتاجه وكذلك الموانئ والمطارات قبل تدميرها.

د- سرعة حصار بغداد وإسقاط النظام العراقي الحاكم والقبض على زعمائه.

هـ- الاستفادة من العناصر المناوئة للنظام الحاكم في تسهيل أعمال القتال.

محددات استخدام أمريكا للقوة العسكرية

ما سبق ينقلنا إلى موقف آخر يتعلق بمحددات القوة الأمريكية واستخدامها ضد العراق والقيود التي واجهتها

القيد الأول: أحداث ١١ سبتمبر التي كانت فرصة للولايات المتحدة الأمريكية على أن تقوم بنفسها لتجمع الدول على أنها القوة العظمى الوحيدة والتي لا يستغنى عنها العالم في حربه ضد الإرهاب، فكان التحالف الدولي خلف

الولايات المتحدة الأمريكية مؤيداً على أن تكون أفغانستان بداية الحملة على الإرهاب، وجاءت نتائج الحرب في أفغانستان محدودة لا تتناسب مع حجم الجهود العسكرية والدبلوماسية التي بذلت ولا زالت تحت الدراسة، الساحة الثانية فهي الساحة الفلسطينية حيث ساندت الولايات المتحدة بشكل مطلق الجهود الإسرائيلية الهادفة إلى إرغام الفلسطينيين على قبول التسوية التي ترفضها وبالرغم من كل الإمكانيات الأمريكية والإسرائيلية في مقابل الإمكانيات الفلسطينية الضعيفة فقد فشلت إسرائيل في حملتها. وتعتبر العراق الحالة الثالثة التي فشلت فيها الجهود الدبلوماسية والاقتصادية في تهيئة المناخ المناسب لاستخدام القوة العسكرية حيث إنها تضع استخدام قوتها العسكرية في مقدمة الأزمة، فأصبحت قيداً على استخدام هذه القوة.

القيد الثاني: فشل الولايات المتحدة الأمريكية في إقناع النظام العالمي بمبررات الحرب ضد العراق دون الإخلال بالقانون الدولي، وهذا ما جعل حلفائها ومعارضوها يسعون إلى عدم استخدام القوة العسكرية، وواجهت المعارضة من دولتين: فرنسا وألمانيا، وقد كان تأثير المعارضة قويا وشاملا بحيث تعدى حدود المسألة العراقية ليكون تحدياً للسلوك الأمريكي الإمبراطوري العالمي بدءاً في مفهومه أو في أهدافه حيث أعلن أن هناك رغبة دولية في أن الهدف إقامة نظام عالمي جديد متعدد القطبية، وعليه فالولايات المتحدة الأمريكية تواجه معارضة قوية تصل إلى أن يشارك فيها كل المعارضة لهذه الحملة الأمريكية من منطلق مناهضة للعولمة من خلال العمليات العسكرية المباشرة بدلاً من الهيمنة التكنولوجية والسيطرة التجارية والاقتصادية.

القيد الثالث: الذي واجه الولايات المتحدة هو الأمم المتحدة، وتجلى ذلك واضحاً في أن المفتشين الدوليين جعلوا موقفهم السياسي واضحاً كما أن الموقف الأمني أصبح واضحاً ومعارضاً لاستخدام القوة لأنه ضد ميثاق الأمم المتحدة. وقد واجهت الولايات المتحدة الأمريكية موقفاً متشدداً يثبت أن مجلس الأمن ليس أداة طيعة خاضعة للولايات المتحدة الأمريكية وفقدت الولايات المتحدة الأمريكية

المساندة الدولية للمسألة العراقية وحرصت المعارضة الدولية على تحقيق مطالبها حتى لا تدخل في صراع مع القوة العظمى الوحيدة.

القيد الرابع: هناك نقطة هامة أخرى، فقد لاحظت الدول أن الولايات المتحدة الأمريكية دخلت بقوتها في أفغانستان وأباحت استخدام أحدث ما لديها من أسلحة لهذا سيكون التدخل مذبحاً جديدة للشعب العراقي لا يبررها الأطماع الأمريكية ولا المصالح المشروعة، وأصبحت مصدر شك وقلق، كما تلاحظ أيضاً في تحقيق المصالح الإسرائيلية أمراً قائماً مما يشعر الأمريكيين بالقلق من سياسة حكوماتهم وبذا فإن المعارضة الأمريكية إنما تهدف إلى منع الحكومة الأمريكية من اتباع سياسة تضر مصالحهم.

من هنا نرى أن الحالة العراقية يجب أن ينظر إليها نظرة أوسع من مجرد أوضاع المنطقة، ليشمل تحليلنا مجمل السلوك الأمريكي وخطر تجاهله المكاسب الإنسانية وعلى ضوابط العلاقات الدولية (وقد ثبت أن خريطة العالم يسهل قراءتها ولكن يستحيل تغييرها سياسياً ومن رؤيا أمريكية لا تتفق مع الواقع وتجاهل الحقائق، حيث تسعى القوة العسكرية وحدها إلى اختصار قواعد العلاقات الدولية).

أولاً: القدرات العسكرية الأمريكية المنتشرة في مسرح العمليات

أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن حشد قواتها استعداداً للحرب ضد العراق، وتأتي عملية الحشد والانتشار بصورة علنية على شاشات التلفزيون وعلى صفحات الجرائد والمجلات الأجنبية والعربية في إطار أكبر حملة دعائية لاستعراض القوة وبما يمثله ذلك من تأثير نفسي على العراق وعلى الدول الأخرى وخاصة ما تصفه الولايات المتحدة الأمريكية على أنها دول "مارقة" أو دول تساند الإرهاب، ولزيادة التأثير النفسي تعلن الولايات المتحدة الأمريكية عن تهديداتها إلى دول معينة عربية وغير عربية فتارة تهدد سوريا وتارة تهدد إيران وتارة أخرى تهدد السودان وليبيا، ثم تفتعل أزمة مع كوريا الشمالية وتعلن عن

قدراتها على شن حربين فى وقت واحد كما تعلن عن استخدامها أسلحة متطورة حديثة لم يسبق اشتراكها فى حرب سابقة. من هذا المنطلق يمكن القول إن هذه الحرب هي حرب غير متكافئة فى القوى فالعراق ظل فترة ١٣ عاماً يعاني من حصار دولي وحظر تسليح مع نقص شديد فى قطع الغيار، مع افتقاره للغطاء الجوي، فى الوقت الذى تشعر فيه الولايات المتحدة الأمريكية بخطرسة القوة وتعلن عن حلفائها وعن قوتها البرية والبحرية والجوية وتسرب سيناريوهات للحرب كلها تؤدي إلى هدف إظهار سطوية فرض القوة المتفوقة على العراق، كما تعلن الإدارة الأمريكية أنها اتخذت قراراً بإمكانية استخدام الأسلحة النووية إذا ما فكرت العراق في استخدام ما لديها من أسلحة كيميائية وبيولوجية، وحتى تتحقق شرعية الحرب فإنها تتهم العراق بامتلاكه لقدرات نووية وكيميائية وبيولوجية وتعلن أنها ستزيل أسلحة الدمار الشامل التي لدى العراق، دون أى إشارة إلى وجوب أن تخفض إسرائيل مما لديها من أسلحة دمار شامل، بل وتهدد باستخدامها، كما أن هناك تلميحات وإشارات إلى أن إسرائيل ستستخدم قواتها فى هذه الحرب، وقد قدم العراق أخيراً الكثير من التنازلات مثل تدمير الصواريخ "صمود ٢" التكتيكية لكي يتفادى الذرائع الأمريكية التي تؤدي إلى اتخاذ قرار دولي بالموافقة على ضرب العراق، ولم تثن المعارضة الدولية الإدارة الأمريكية فى الخليج عن الحل العسكى وإعطاء مهلة أطول لعملية التفتيش على الأسلحة العراقية.

ومن المشاهد أن القيادات العربية الخليجية فى منطقة الخليج قد قدمت تسهيلات عسكرية للقوات الأمريكية قبل أحداث ١١ سبتمبر، وأن الولايات المتحدة تزيد من تعزيزاتها بعد أحداث ١١ سبتمبر واستمرت عملية الانتشار قائمة مستمرة، (الملحق أ يوضح حجم الانتشار لمنطقة الخليج وما جاورها بما يظهر مخاطر أمنية). إن هذا الانتشار له دلالاته الواضحة من أن منطقة الشرق الأوسط قد تصبح مخزناً للسلاح الأمريكى ولا يستبعد أن يكون ضمنه أسلحة نووية، كما يوضح الملحق "ب" قدرات النقل الاستراتيجي الأمريكى إلى منطقة

الحرب. كما يوضح الخطة الزمنية لنقل المعدات، وملاحق أخرى لأبرز الأسلحة التي ستستخدم في هذه الحرب، وتشير التقديرات الاستراتيجية إلى أن حجم القوات المشتركة في الحرب ضد العراق سيصل إلى ٣٠٠ ألف جندي، وهذا الحجم لا يتناسب مع القدرات العراقية المحدودة، مع حصول هذه القوات على الكثير من التسهيلات من دول الخليج العربية بحيث تقل فترة استكمال الاستعداد العسكري والإعداد لهذه الحرب.

كما عبر الخبراء الأمريكيون عن هواجس إزاء مجموعة واسعة من القضايا الدبلوماسية والقانونية والعسكرية، أهمها:

أن التبعات العسكرية لمواجهة جيش عراقي يتألف من حوالي ٤٠٠,٠٠٠ جندي أكبر من أن تخطئها التقديرات، فحتى على افتراض فرار معظم المجندين الإلزاميين العراقيين بمجرد ظهور أول علامات الغزو، كما فعلوا في حرب الخليج، فهذا أمر ليس مؤكداً حيث إنهم سوف يقاتلون في وطنهم وإنه سوف يتبقى هناك ١٠٠,٠٠٠ من الحرس الجمهوري ينبغي مقاتلتهم، وبالإضافة إلى ذلك فإن القتال على أرض العراق سوف يعني أن النظام الحالي لن يكون أمامه خيار سوى القتال حتى النهاية وهو شيء سيفعله على الأرجح ومن شأن مثل هذه المقاومة العنيدة أن ترفع الخسائر الأمريكية في الأرواح خاصة في المناطق الحضرية.

وبصرف النظر عن مشروعيتها أو عن التأييد الدولي لها، فإن عملية عسكرية من هذا النوع تتطلب قوات برية ضخمة وقصفاً جويًا واسع النطاق ولكن القصف الجوي سوف يؤدي إلى قتل وجرح أعداد كبيرة من المدنيين الأبرياء وإلى تدمير البنية الأساسية المدنية وكلا الأمرين، إذا أردنا تسميتها بشكل صريح تشكل جرائم حرب كما أن مثل هذه الأعمال سوف يكون لها تأثيرات سلبية ضخمة على مستوى العالم عامة ومنطقة الشرق الأوسط والعالم العربي بشكل خاص.

في وقت ما في بداية شهر نوفمبر ٢٠٠٢، اعتمد الرئيس بوش خطة الحرب أعدها الجنرال تومي فرانكس، قائد القوات الأمريكية في الخليج، تم إعدادها تحت إشراف وزير الدفاع دونالد رامسفيلد، وعلى الرغم من اعتماد خطة الحرب، فإنها كانت تخضع لإشارة بدء من جانب الرئيس

تتألف الخطة من عدة أجزاء تقضي بالاستخدام التدريجي لقوات تتراوح بين ٢٠٠,٠٠٠ و ٢٥٠,٠٠٠ فرد رغم أنه كان من المتوقع استخدام ١٠٠,٠٠٠ فعليا في القتال، وشمل ذلك العديد من فرق الجيش والبحرية وحاملات للطائرات من الأسطول الخامس والسادس والسابع والعديد من أجنحة القوات الجوية وتتضمن الخطة أيضا قوات برية من المملكة المتحدة تقدر بعدة آلاف، بما في ذلك الدعم الجوي، وقوات أخرى من حلفاء الناتو (حتى لو كانت رمزية)

تكوين قوة عسكرية أمريكية ليس أمراً معقداً أو صعباً كما كان من قبل في حرب الخليج الثانية وهناك بالفعل معدات موضوعة مسبقاً في مواقعها في المملكة العربية السعودية والكويت والبحرين وتركيا منذ حرب الخليج في عام ١٩٩٠-١٩٩١، كما أن تخزين المعدات الاحتياطية تم بشكل متزايد منذ سبتمبر ٢٠٠٢ بما في ذلك معدات عسكرية وأسلحة، تموينات طبية، ووقود، وتموينات غذائية. كما أن القوات المتمركزة مسبقاً في وحول تلك الدول تقدر بـ ٥٠٠٠ في الكويت، ٥٠٠٠ في السعودية، ٣٠٠٠ في قطر من أفراد الجيش والبحرية، والقوات الجوية في البحرين وفي البحر وفي الخليج العربي وما يقدر بـ ١٥,٠٠٠ من القوات في تركيا (قوات العمليات الخاصة وأفراد القوات الجوية) وقدرت مجموع القوات الأمريكية المتمركزة في شهر نوفمبر ٢٠٠٢ بما يتراوح بين ٥٠,٠٠٠ و ٦٠,٠٠٠.

إن المعلومات التي تسربت عن الخطة الأمريكية للهجوم على العراق أفادت بأن الحملة الجوية ستكون لمدة تقل عن شهر (الحملة الجوية في حرب الخليج استمرت ٣٧ يوماً) وخلافاً لحرب الخليج والتي كان ٩% فقط من الصواريخ والقنابل فيها ذكية نصت الخطط الحالية باستخدام "أسلحة ذكية" بنسبة ٦٠%

وضمن ذلك استخدام طائرات البحرية والقوات الجوية، وقاذفات قنابل بي ١ (كل منها تحمل نفس الأسلحة) وقد تم تحديد الأهداف فعلاً على أساس صور التقطت بالأقمار الصناعية تشمل المقار العسكرية ومواقع الدفاع الجوي والقيادة والمراقبة وأهداف استراتيجية أخرى مثل المرافق الكهربائية والكباري ومنشآت أخرى حيوية لحياة المدنيين، وكان من المتوقع أن يؤدي القصف الأكثر كفاءة من خلال استخدام نسبة أعلى من الأسلحة الموجهة بدقة إلى خفض العدد الإجمالي للطائرات اللازمة وسوف تتم العملية الجوية في المقام الأول من قواعد جوية أنشئت حديثاً منها قاعدة العديد بالقرب من العاصمة الدوحة وكذلك من حاملات طائرات في الخليج العربي تستخدم البحرين كقاعدة.

كما كان من المخطط استمرار القصف الجوي حتى يتم تدمير الأهداف الاستراتيجية والتكتيكية، ولكن لا يؤثر على الجدول الزمني للعمليات الأرضية الذي يبدأ بعضها خلال الأيام الأولى من بدء الهجمات الجوية، أو حتى بالتزامن مع بدء العمليات الجوية واستيلاء القوات المظلية وقوات العمليات الخاصة على المطارات الغربية، وحقول النفط، والعمل داخل العراق لقطع الاتصالات وتحقيق أهداف تكتيكية أخرى.

ومن الصعوبات التي واجهت الأعداء عدم تمكن القوات الأرضية من استخدام بعض أراضي دول الجوار الجغرافي للعراق. فلم تستخدم أراضي المملكة العربية السعودية والأردن المجاورين على الرغم من أن إمكانية الضغط على هاتين الدولتين لتغيير موقفهما مفترضة من قبل الإدارة، ولأن هاتين الدولتين كانتا هامتين لاستخدام القوات البرية طبقاً للخطط العسكرية التي اعتمدها الرئيس في نوفمبر ٢٠٠٢ لأن تعاون البحرين وقطر والكويت مضمون رغم تعبير الحكومة التركية الجديدة المنتخبة في نوفمبر عن تحفظات. ورفض البرلمان التركي السماح باستخدام القوات الأمريكية للقواعد العسكرية التركية ولكن سمح باستخدام الأجواء التركية لعبور الطائرات ثم العبور المحدود إلى الأراضي العراقية لأغراض إدارية وطبية.

تستخدم الكويت كمسئقة تمرکز ودعم للقوات البرية، قوات العمليات الخاصة والقوات البرية الأخرى وكذلك القوات الخاصة التي ستعمل في منطقة كردستان العراقية إذا استمر رفض تركيا، حيث إن مثل هذه القوات البرية المحدودة سوف تستخدم على الأرجح كدعم فقط للقوات الكردية في الشمال والتي من المتوقع أن تهاجم القوات العراقية ولكن الأهم من ذلك استخدام قوات العمليات الخاصة في المنطقة الشمالية في مهام تغلغل عميق متسلسلة في الأراضي الواقعة تحت سيطرة النظام العراقي لجمع معلومات استخبارية وتوجيه الحرب الجوية وقطع الاتصالات وتعزيز التحكم في حقول النفط في المنطقة الشمالية، إضافة إلى مهام أخرى، ويعتقد بأن قوات العمليات الخاصة موجودة بالفعل في تلك المنطقة.

واعتباراً من شهر سبتمبر، تم تحديد حجم القوات الاحتياطية فيما له علاقة بمهام الحكومة المدنية في العراق المحتل، وتشير التقارير إلى تعبئة بعض هذه القوات في شهر نوفمبر كما تشير التقديرات إلى استدعاء ١٠٠,٠٠٠ من القوات الاحتياطية على أساس تطوعي للخدمة في الجيش والقوات الجوية والبحرية وقوات المارينز واحتياطي حرس الحدود الذين من المتوقع إيفادهم إلى العراق في مهام متخصصة، خاصة الشؤون المدنية (الحكومة المدنية، قائد الشرطة العسكرية، ممثل النيابة العامة)، أما مجمل الاحتياطيين وأفراد الحرس الوطني، فقد خطط لاستخدامهم في الولايات المتحدة الأمريكية.

بل إن بعض التقارير أشارت إلى وجود قوات عمليات خاصة في جنوب العراق بدعم من الشيعة المحليين المعارضين لنظام صدام تعمل بنفس الكيفية في المنطقة الجنوبية وللحصول على معلومات استخبارية وتقدير الأهداف وتوفير شبكة اتصالات لتوجيه العمليات الجوية.

كان من المتوقع زيادة قوات العمليات الخاصة التي سوف تؤدي مهام استخبارية ومهام التوغل العميق بعد أن تبدأ العمليات رسمياً ويعتبر ذلك أول حملة أمريكية تتضمن مثل هذا الاعتماد الاستراتيجي والتكتيكي الثقيل على قوات

العمليات الخاصة كجزء أساسي من العملية الشاملة وكان من المخطط إنزال لقوات البرية برمائية ومن خلال الإسقاط الجوي في المناطق الجنوبية الشرقية من العراق (الفاو وأم القصر)، ومن ناحية الشمال، كان المفروض قدوم قوات العمليات الخاصة وعناصر من الفرقة العاشرة الجبلية وفرقة "رنجرز" عبر تركيا لدعم الأكراد العراقيين المقدر عددهم بحوالي ٤٠,٠٠٠ في إقليم كردستان العراقي، ولكن ذلك لم يتم. واعتمدت الخطة على الاستخدام المكثف لقوات الملتشيات الخاصة التي تتألف من دلتا، وسيل، وفرق الباريه الأخضر "رنجرز" فرق نايت ستالكرز هيلو، وكوماندوز القوات الجوية، وتعد هذه الفرق من بين الأفضل في العالم وتم اختبار تدريبها وكفاءتها القتالية في أفغانستان، وقبل ذلك في حرب الخليج وبنما.

وتم التركيز الأساسي في الحرب البرية على تجنب التورط في القتال داخل المدن من مربع سكني إلى آخر وذلك بهدف ضغط الدفاعات العراقية إلى جيوب معينة لإعطاء القادة العسكريين العراقيين الفرصة للانسحاب من القتال والإقلال من مقاومتهم، وضمان عدم استخدامهم لأسلحة كيميائية وبيولوجية، ويتمثل البعد السياسي لهذا المنهج في إعطاء العسكريين العراقيين وقتاً محدوداً للحد من المقاومة من خلال تشييط عمليات ثأرية محتملة قد تؤدي إلى وقوع خسائر جسيمة بين صفوف العسكريين والمدنيين، ويتمثل جزء آخر من هذه الاستراتيجية في إعطاء قوات الحرس الجمهوري الفرصة للتخلي عن القتال والانقلاب على صدام وعلى القوات التي لا تزال على ولائها له. ويصف البنّاجون هذا النهج الاستراتيجي بالنهج الانقلابي للسماح للقوات الأرضية بالمنورة السريعة لمحاصرة وتحييد والقضاء على جيوب المقاومة بحد أدنى من الخسائر.

بنيت الاستراتيجية العسكرية للولايات المتحدة على تحقيق نصر عسكري مبدئي من حيث إنه من غير المتوقع أن تتمكن القوات العراقية من التصدي بدفاع قوى ضد هذا الهجوم الأرضي المزدوج في الجنوب والشمال فإذا نجح

ذلك، وكان من المتوقع أيضا ظهور سلسلة من ردود الأفعال الداخلية التي قد تؤدي طبقا لسيناريو الحالة الأفضل، إلى قصر العمليات التي سوف تتم في المناطق المدنية في المرحلة الثانية على ما لا يزيد على أسبوع واحد ويستند ذلك إلى توقع هروب العسكريين والأمل في انقلاب بعض الوحدات العسكرية العراقية على صدام والقوات الموالية له، خاصة الحرس الجمهوري والتي تم سحبها ونشرها في بغداد وحولها مع أربع فرق في وحول مدينة تكريت -مسقط رأس صدام-. كما خططت الولايات المتحدة أيضا لحملة عمليات سيكولوجية قوية موجهة نحو العسكريين العراقيين والسكان المدنيين، تشير التوقعات إلى أن هذه الحملة المذكورة حققت نتائج مهمة حبت من احتمالات القتال الثقيل ومن ثم مستوى الخسائر وتدمير البنية الأساسية المدنية وتخلي بعض الجنود والوحدات عن القتال والتسليم.

اشتملت إحدى خطط الحرب المرتبطة بالإعلام التحكم في وصول وسائل الإعلام إلى مناطق القتال في العراق، فالإعلام لم يسمح له بالوصول إلى مواقع تدمير البنية الأساسية المدنية، ولا إلى المناطق التي يمكن فيها رؤية خسائر في الأرواح بين المدنيين وقد استمر ذلك لتجنب احتمالات إثارة الرأي العام ضد الولايات المتحدة، وقد طبقت وزارة الدفاع هذه السياسة بشكل فعال على أفغانستان، وقيل ذلك على بنما وكان ذلك بطبيعة الحال أكبر درس تعلمته في حرب فيتنام، ويبدو أن حرية الصحافة والتي ضمنها أول تعديل في الدستور الأمريكي أصبحت واقعا خاضعة للرقابة العسكرية والتعتيم الإعلامي ووصل هذا الخطر والمنع لوسائل الإعلام عن تغطية بعض العمليات لدرجة ضرب مقاراتهم بالدبابات ووقع ذلك أثناء الهجوم البري على بغداد.

وكان من المتوقع أن يسير القتال بشكل يؤدي إلى سرعة احتلال العراق. لأن حدوث ذلك يؤدي إلى أن تكون ردود الفعل المتوقعة في أنحاء العالم العربي والإسلامي محدودة، وكذلك التهديد المستمر للإرهاب في حين ليس في قدرة أحد التنبؤ بالأحداث التي سوف تقع إذا طالت هذه الحملة العسكرية، ولكن يصبح

شيئاً واحداً مؤكداً وهو أن خطط الولايات المتحدة كانت تفصيلية ودقيقة وتأخذ في الاعتبار مجموعة من الاحتمالات التي تتوفر لها ردود أفعال حاضرة أمثلة ذلك التخطيط لوضع برنامج تمت محاكاته على استعدادات وتدريب القوات الأرضية، ولذلك كان من غير المحتمل أن تتمكن القوات العراقية الموالية الإتيان بمفاجآت رئيسية للقوات الأمريكية المهاجمة وساعد على ذلك نظم القيادة والسيطرة المتقدمة جداً خاصة في الحصول على المعلومات الدقيقة وتوصيلها في الوقت الحقيقي لحدوثها وسرعة تحليلها الشيء الذي ساعد في سرعة اتخاذ القرار.

أما من ناحية احتمال استخدام العراق لأسلحة التدمير الشامل فلم يعرف أحد ما لدى العراق من أسلحة كيميائية وبيولوجية ولا عدد صواريخ السكود النشطة وما إذا كان يمكن أن تحمل رؤوساً حربية كيميائية أو بيولوجية وقد أطلقت هذه الصواريخ على إسرائيل والمملكة العربية السعودية أثناء حرب الخليج في عام ١٩٩١ وكان من الممكن استخدامها ضد القوات الأمريكية إذا توفرت، وخاصة أن النظام سوف يكون بصدد خوض المعركة الأخيرة وأكد الأمريكيان على ذلك، خاصة وأن أهم أسباب الإعداد لهذه الحرب هو تدمير هذه الأسلحة ولكن وحتى الآن لم يكتشف وجود أي أسلحة من هذا النوع.

وظلت فكرة استخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية من العراقيين أحد ثلاثة أمور غير قابلة للتكهن، أما الأمر الثاني هو هل سيستخدم العراق ما تبقى من صواريخ سكود المخبأة ضد إسرائيل؟ وما إذا كانت هذه الصواريخ تحمل أسلحة كيميائية أو بيولوجية، ولكن بما أن إسرائيل لديها دفاعات صواريخ باتريوت وصواريخ آرو المضادة للصواريخ، فإن الهجوم بصواريخ سكود لن ينجح على الأرجح، أما الأمر الثالث فهو ما إذا كانت قوات العمليات الخاصة سوف تتجسس في التحكم في حقول النفط الرئيسية والمنتجة قبل أن تفجرها القوات العراقية وقد نجحت في ذلك وبقيت حقول النفط منتجة ولم تتحقق الآثار الاقتصادية المترتبة على تفجيرها.

وخلاصة القول أنه كان هناك سيناريو لأفضل وأسوأ حالة ولو أن الإدارة الأمريكية تتوقع أن الأفضل هو الذي سوف يتحقق وأن العمليات العسكرية سوف تستمر بين أسبوع وثلاثة أسابيع، محدثة خسائر محدودة في الأرواح بين الأمريكيين والعراقيين، وتداعيات سلبية محدودة في العالمين العربي والإسلامي وقد تحقق هذا السيناريو عدا نسبة أكبر في الخسائر البشرية المدنية العراقية علاوة على هدم جزء من البنية الأساسية للعراق.

استخدام أسلحة وتكنولوجيا جديدة

لقد أظهرت حرب الخليج الثانية أن ظهور أسلحة جديدة بتكنولوجيات جديدة أصبح يعنى قدرات وتكتيكات جديدة في ميدان المعركة، وأن دور التكنولوجيا هو توثيق العلاقات بين القدرات النيرانية للسلاح والقدرة على المناورة بالقوات أى الجمع بين حركة النيران وحركة القوات، وتتطلب سرعة القوات بناء على معرفة ورؤيا واضحة تفصيلية عن أوضاع الخصم، فالمعرفة الحقيقية بتفاصيل المسرح توجه حركة القوات نحو أهدافها لتدمر بقوة النيران مع سرعة الوصول إلى الهدف. إن القدرة العالية على الحركة توجهها وتنجحها المعرفة التفصيلية للمسرح وأماكن الأهداف التي يجب تدميرها بحيث توجه إليها النيران بسرعة وبدقة بما سيحقق سيطرة على كل بقعة من المسرح.

وبناء على الخصائص الجديدة للمعركة الحديثة فإن عملية غزو العراق اعتمدت على السرعة الخاطفة وباشتراك سلاح الجو وسلاح البر مع بداية العمليات الهجومية، وكانت هناك أسلحة جديدة تحت الاختبار منها القنابل العنقودية والصواريخ الشبح وقنابل الميكروويف والقنابل الصوتية بحيث يتحقق مزيج من القصف الجوى المركز والكثيف للهجمات ومن البرية بأسلحة متطورة، وأن الكثافة النيرانية في الساعات الأولى من الهجوم الخاطف حققت إجهاض أي خطة محتملة عراقية قد تعتمد على أسلحة كيماوية وبيولوجية كما أن القصف الجوى المركز قد منع القوات البرية العراقية من التحرك والوصول

إلى أهداف لحمايتها، ويكون القتال البرى بواسطة مشاة البحرية الأمريكية بالتعاون الكامل والمستمر مع مجموعات الإبرار الجوى من القوات الخاصة المنقولة جواً مع سرعة تقدم القوات المدرعة إلى أهداف عراقية ذات كثافة سكانية.

وقد كانت باكورة استخدام أسلحة الجو الحديثة لتحليق طائرات الاستطلاع الأمريكية طراز يو - ٢ فوق العراق بحجة تدعيم قدرات البحث عن أسلحة الدمار الشامل، وكانت عمليات المسح تتم أثناء قيام جماعات التفشير بعملهم المعتاد، بينما تتحرك طائرات أمريكية وبريطانية تقصف مواقع الرادارات العراقية باستخدام أسلحة موجهة عن بعد وذلك عندما تتحرك وحدة رادار عراقية من موقعها إلى موقع آخر فى المنطقة المحظورة حتى لا يشكل هذا الموقع تهديداً لتحليق طائرات الاستطلاع الجوى الأمريكى أثناء الهجوم على العراق.

وتنسبة إلى استخدام أسلحة جديدة لم تستخدم من قبل فإن استخدام قنابل حارقة حارقة لتدمير الأسلحة المحظورة، وذلك بقصف مستودعات الأسلحة الكيماوية والبيولوجية حيث تقوم القذائف بحرق المكونات المحظورة داخل القذائف ورؤوس الصواريخ دون أن تسمح بتسرب الجمرة القاتلة إلى الخارج، أما الصواريخ والقنابل (GDIM) فهي تولد موجات كهرومغناطيسية وتستخدم لتدمير شبكات الاتصالات الإلكترونية وكابلات الألياف الصناعية وجميع أجهزة الكمبيوتر وبالتالي تكون قادرة لشل مراكز القيادة والسيطرة ووسائل الدفاع الجوى ووسائل الاتصال أيضاً.

كما تم استخدام الصواريخ الشبح وهو نوع جديد من أسلحة الجو يتعذر رصده رادارياً ويتم توجيهه نحو أهداف الخصم من خلال الأقمار الصناعية ومده يصل إلى ٣٢٠ كيلو متر ويمكن أن يصيب الهدف بدقة. ويجهز الصاروخ بجهاز تعقب حرارى لتمييز الأهداف التى تم التقاط صورها فى ذاكرة إلكترونية، كما تم تطوير الصواريخ بعيدة المدى كروز توماهوك التى استخدمت

فى حرب الخليج ليصل مداها إلى ١٦٠٠ كم مع زيادة دقتها. وقد تم تزويد فرق مشاة البحرية الأمريكية بأجهزة من سلاح "عين التنين" وهو عبارة عن طائرة صغيرة بدون طيار بحجم طائر جارج متوسط الجسم ويلتقط صوراً وبيئتها لاسلكياً إلى أفراد الوحدة على أجهزة كمبيوتر محمولة حيث يمكن رؤية أهداف الخصم خلف الجبال والوديان العميقة وبما يمكن تحديد موقعها وقصفها بدقة، وقد تم لسلاح المشاة البحرية الأمريكية تطوير إنسان آلى مقاتل يمكن دفعه من أحد نوافذ المباني لينطلق إلى الداخل ويقوم بتصوير الأهداف داخل المدن ورصد أى قوات معادية ويمكن تزويده بالسلاح الذى يستطيع أن يقتل الأفراد، وتوجد أيضاً القنابل العنقودية التى تزود بها الطائرات حيث تنتشر على مساحة كبيرة مما يزيد من الخسائر البشرية، وهناك نوع جديد من قنابل الدشم الحصينة، (أم القنابل) وتزن حوالى ١٠ طن وهى قادرة على اختراق الخرسانة المسلحة ذات السمك الكبير لتنفجر بالداخل وتدمر أى أسلحة وهى أجهزة بأجهزة توجيه دقيقة وهى تقذف من ارتفاعات عالية.

أضف إلى ذلك التكنولوجيا المتفوقة المستخدمة فى أجهزة القيادة والسيطرة والمعلومات باستخدام الكمبيوتر.

وهكذا لعبت التكنولوجيا دوراً إيجابياً فى توفير قدرات تدميرية واستطلاعية جديدة تحقق التفوق على الخصم، مع القدرة على شل عمليات القوات العراقية قبل تدميرها.

ثانياً: الإعداد العسكري العراقي

ظلت القدرات العسكرية العراقية الحالية ماثراً تساؤلات حول ما لدى هذه القوات من قدرات دفاعية تواجه احتمالات توجيه ضربة عسكرية أمريكية فى إطار تحالف دولي حيث إن العراق يعاني من حالة حصار وعزلة إقليمية ودولية وحظر دولي مفروض على العراق بموجب قرارات مجلس الأمن وقرار دول التحالف (الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا) منذ يوليو ١٩٩١.

كذلك فرضت عليه مناطق حظر جوي في الشمال والجنوب حيث تحلق الطائرات المقاتلة الأمريكية والبريطانية في سبائهم وتقوم بطلعات استطلاع ودوريات جوية وعندما تتعرض لنيران الدفاع الجوي العراقي فإنها تقوم بقصف هذه المواقع وتدميرها، وقد تقوم بضربات جوية محددة في إطار العمليات المتدنية التي لا ترقى إلى حالة الحرب وقد زاد نشاطها أخيراً لإضعاف قدرات الدفاع الجوي العراقي تدريجياً دون إثارة الانتباه. ولا شك أن العراق حاول بكل جهده أن يحافظ على ما لديه من أسلحة، ولاقى الصعوبات في الحصول عليها وعلى قطع الغيار اللازمة مع الحظر انكلي على استيراد وعقد أي صفقات تسليح بجانب اتهامه بأنه يخفي أسلحة دمار شامل بالرغم من لجان تفتيش تتحرك وتفتش وترفع تقاريرها، بالرغم من أن التقرير العراقي الذي قدم للأمم المتحدة ينفي وجود هذه الأسلحة على أرضه ولكن أظهرت الولايات المتحدة وبريطانيا قلقهما في أن التقرير لا يجيب على نقاط معينة لازال يشملها الغموض، والحشود الأمريكية تتزايد في القواعد العسكرية الخليجية وتركيا والأردن وإسرائيل ودول البحر الأحمر وتحركت حاملات الطائرات لتقترب من منطقة الخليج للمشاركة في أي ضربة عسكرية، وسط هذا الجرم المليء بالتوتر والتلويح باتخاذ القرار باستخدام القوات العسكرية تارة أخرى تظهر تصريحات يعتقد أنها من قبل الخداع تقضي أن الضربة العسكرية ستكون الخطيرة والأخيرة بعد استفاد كل الوسائل المتاحة سلمياً. وهناك حالة من المد والجزر، فالولايات المتحدة الأمريكية تبذل جهودها الدبلوماسية والإعلامية لجذب دول نحو التحالف الدولي وقبول توجيه الضربة العسكرية بينما المعارضة الدولية تحاول وقف احتمال التدخل العسكري. وكانت هناك موجة من الاعتراضات لا شك أنها أضعفت وأثرت على القرار بتوجيه ضربة عسكرية بالرغم من محاولات التلمويه بإعلان توقيعات محتملة قريبة وبعيدة، وهناك خطوات سابقة من المفروض اتباعها مثل دراسة التقرير العراقي عما لديه من أسلحة دمار شامل وفي حالة اكتشاف أي تضليل في المعلومات فسيكون العقاب الأمريكي أمراً أكثر احتمالاً، علاوة على خطوة أخرى وهي استجواب العلماء العراقيين خارج

العراق وفقاً للقرار الدولي حتى يمكن التأكد من صحة التقرير العراقي ومعرفة مدى ما وصلت إليه الأبحاث العراقية من تقدم في امتلاك أسلحة دمار شامل وتصنيعها في العراق وغير ذلك من الشروط المعجزة للجانب العراقي ووسط الغيوم التي تحيط بمناخ الأزمة، مما يستدعي تقديم شرح وتحليل علمي يوضح مدى فاعلية القدرات العسكرية الحالية التي في يد العراق.

العوامل المؤثرة على فاعلية القدرات العسكرية العراقية المتاحة:

أ- لم يكن باستطاعة العراق كسر حظر التسليح المفروض عليه دولياً والحصول على أي أسلحة أو معدات وذخائر، وأن ما لديه يحتاج إلى صيانة وتطوير وإمداد مستمر بقطع الغيار للحفاظ على كفاءة الأسلحة وصلاحياتها للخدمة، ولم يمكن للعراق أن يحدثها لرفع قدراتها التي لم تعد مناسبة في مواجهة الأسلحة المتطورة الحديثة التي لدى القوات الأمريكية وقوات التحالف، كما أن حظر التسليح على العراق يقابله سباق تسليح لرفع القدرات العسكرية الخليجية لتحقيق التفوق الأكبر في المقارنة العددية والنوعية وكفاءة المعدات، مع إمكانية استعاض الخسائر، وتصبح الحقيقة المؤكدة أن التوازن العسكري في منطقة الخليج ليس في صالح العراق مع وجود الحشود العسكرية الأمريكية ودول التحالف. وعليه فإن العمل العسكري الأمريكي والدولي لن يقابل بمقاومة لها ثقلها وتأثيرها القوي على الصراع المسلح ومن ثم فإن العمل العسكري سيفرض على العراق في ظروف غير ملائمة. لهذا فالعراق كان يحاول أن يتفادى الصدام المسلح قدر استطاعته واستخدام وسائل وتكتيكات أخرى لتعوضه هذا التفاوت الكبير في القوى كما أن هناك عوامل لها تأثيرها على مدى فاعلية القوات العسكرية العراقية والانهيار الاقتصادي للعراق.

ب- في نفس الوقت تعرضت قدرات القوات العسكرية العراقية إلى التقلص التدريجي نتيجة توجيه الضربات المتكررة لدول التحالف الدولي مما يزيد من خلل التوازن العسكري لغير صالح العراق

ج- لا شك أن المعارضة العراقية بالخارج المتربصة بالنظام العراقي أدت إلى أن تتبوأ قضية أمن النظام العراقي أولوية وانعكست بالسلب على القدرات العسكرية العراقية وفرضت قيوداً شديدة على تداول الأسلحة والذخائر واختيار القادة الموثوق في ولائهم على حساب الكفاءة مما أثر على معنويات القوات، ولقد امتد ذلك إلى القطاع المدني في تبوأ المناصب الرئيسية في الدولة لفئة تنتمي إلى الولاء للنظام دون مبالاة بالكفاءات مع التوسع في أعمال القمع والاعتقال لمجرد الشبهات في الولاء للنظام. وقد أدى هذا إلى هروب الكفاءات إلى الخارج وانضمامها إلى المعارضة وبذلك فقدت العراق الكفاءات اللازمة للتطوير والإصلاح وإدخال تكنولوجيا في كافة القطاعات بما أثر على الأداء الوظيفي.

د- لقد انعكس الوضع الأمني ومزاولة أعمال القهر والإجراءات الصارمة التي تؤثر على السماح للقوات بالتدريب والقيود عليه مما أثر على مستوى الكفاءة، مع التشدد في السماح بالطلعات الجوية للتدريب خوفاً من حدوث انقلابات وأيضاً مع البحرية التي فرض عليها نوعاً من الحصار لا يمكنها من تأدية مهامها، وأصبح التقسيم الأيديولوجي في القوات المسلحة شديد التأثير على تنظيم القوات المسلحة والتي شكلت تنظيمياً في ثلاثة نوعيات وثلاثة مستويات: قوات الحرس الجمهوري الخاص وقوات حرس جمهوري والتشكيلات الميدانية، وتولى القيادات العسكرية شخصيات تدين بالولاء الكامل للنظام مما ولد كراهية وحقداً له انعكاساته على الكفاءة والولاء وروح التعاون وقد ظهر هذا جلياً في حرب الخليج الثانية، فالتشكيلات الميدانية وضعت على خط الجبهة، ولم تلق الرعاية الكافية من تأمين وإعاشة وانهارت معنوياتهم مما أدى إلى استسلامها بمجرد بدء

الحملة البرية دون إبداء أية مقاومة تذكر، بينما احتفظت القيادة بقوات الحرس الجمهوري التي سرعان ما انتظمت في الخطوط الخلفية لحفظ وتأمين النظام. وبعد الحرب أعيد تشكيلها وظلت محل رعاية النظام.

هـ- أدى الإنفاق العسكري المرتفع مع محدودية الميزانية العامة للدولة إلى وجود أعباء على الاقتصاد القومي العراقي، وأدى إلى مشاكل في البنية الأساسية للدولة واحتياجات الشعب العراقي الذي يعاني من إجراءات عزلة العراق وحصارها. حيث أصبح الإنفاق العسكري موجهًا لمطالب تحقيق الأمن وليس من أجل تطوير القوات المسلحة وعليه فإن الإنفاق العسكري العراقي يوضح المعدلات الآتية (٢):

- نصيب الفرد العراقي من الإنفاق العسكري السنوي حوالي ٥٦,١٧ دولار في المقابل فإن العائد على الفرد في القوات المسلحة في الإنفاق العسكري حوالي ٢٠٠٠ دولار.

- وبالمقارنة مع الإنفاق العسكري للدول العربية يكون إجمالي الإنفاق العسكري العراقي نسبته ٣%.

- وما يعادل نسبة ٧,٠٦% من إجمالي الإنفاق العسكري السعودي.

- وما يعادل نسبة ١٥,٨% من إجمالي الإنفاق العسكري التركي.

- وما يعادل ٢٢,٤% من إجمالي الإنفاق العسكري الإيراني.

وتشير التقديرات الأمريكية إلى أن العراق يحتاج إلى ٢٠ مليار دولار لإعادة البنية العسكرية لقواته عند رفع الحظر عن العراق. وأن احتياجات الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة العراقية لتحديث قدراتها ما لا يقل عن ١٠ مليارات دولار لاستعادة الكفاءة. (٣)

و- وكانت مصادر التسلح للقوات العراقية قد اعتمدت على التنوع ولهذا حصلت القوات المسلحة العراقية قبل حرب الخليج الثانية على صفقات تسليح من الدول الآتية (٤)

- الاتحاد السوفيتي: دبابات - طائرات - مدفعية - صواريخ - ذخائر - قطع بحرية.

- الصين: دبابات - طائرات - قطع مدفعية - حاملات صواريخ - ذخائر لتلك الأسلحة.

- دول أوروبا الشرقية: معدات هندسية - أسلحة خفيفة - معدات إشارة - قطع غيار - أجزاء لممرات الطائرات - الذخائر وذلك من بولندا ورومانيا وتشيكوسلوفاكيا وألمانيا الشرقية ويوغوسلافيا

- الدول الغربية:

فرنسا: طائرات - معدات إلكترونية - مدفعية - ذخائر - صواريخ.

إيطاليا: قطع بحرية - معدات إلكترونية - معدات هندسية.

ألمانيا: قطع غيار - معدات هندسية - عربات - مواد كيميائية.

- دول أمريكا اللاتينية:

البرازيل: صواريخ أرض / أرض - عربات مدرعة - تعاون نووي.

شيلي: قنابل طائرات.

الأرجنتين: تعاون في مجال الصواريخ.

- دول عربية: ذخائر - مدافع - معدات إشارة.

ولكن ما كان لدى العراق من هذا كله عند الهجوم عليه سوى بقايا الصفقات التي عقدت مع هذه الدول في فترة الثمانينات، وقد خاضت العراق بها حربين: الأولى مع إيران والثانية ضد التحالف الدولي في حرب الخليج الثانية.

وحتى ما تبقى فالحظر لم يتح رفع قدراتها وصيانتها أو تحديثها، زاد من ضغط هذه القوات ممارسة رئيس الجمهورية بحكم أنه القائد العام وقائد الجيش الشعبي مسؤولياته في القيادة المباشرة لضمان ولاء القوات، بالرغم من جهله بالقطع بتفاصيل النواحي الفنية والقتالية. علاوة على أن اهتمامه المركز انصب على مسائل أمنية دون اهتمام بالأمور العملية.

القدرات العسكرية العراقية قبل الحرب:

يوضح (الملحق رقم ٣) جدولاً بما كان لدى القوات العراقية قبل عاصفة الصحراء وما آلت إليه القدرات عام ٢٠٠٣ (٥) (مع مراعاة أن الموقف الحالي لا يحدد بدقة نسبة الصلاحية لهذه الأسلحة والمعدات).

ويتضح من ذلك

* انخفاض أعداد القوات المسلحة العاملة مع زيادة في قوات الاحتياط.

* انخفاض أعداد القوات البرية العراقية وإنقاص فيلق في التنظيم، مع انخفاض في عدد الفرق إلى ٢٤ فرقة، وانخفاض عدد الدبابات إلى ٢٢٠٠ دبابة منها ٧٠٠ دبابة حديثة (بنسبة ٣١,٨%) والباقي طرازات قديمة، وانخفاض في أعداد المركبات ٢٩,٠٠٠ مركبة مدرعة فقط وانخفاض في قطع المدفعية فيصبح ١٩٥٠ قطعة، وانخفضت أعداد القوافل الصاروخية إلى ١٥٠ قطعة (١٠٧ مم - ١٣٢ مم - ٢٦٢ مم (أبابل). الهاونات أعيرة (٨١ مم - ١٢٠ مم - ١٦٠ مم - ٢٤٠ مم) - الصواريخ أرض / أرض طراز سكود بي. وقد شمل التنظيم الحالي للقوات البرية أعداداً من قوافل الصواريخ المضادة للدبابات-SS Sagger A-١٧ ميلان، هوت بعضها مركب على عربات مدرعة وبعضها على طائرات هليكوبتر. أما القوافل المضادة للدبابات فأعيرتها ٧٢ مم، ٨٢ مم، ١٠٧ مم المجرور منها أعيرة ٨٥ مم، ١٠٠ مم مجرورة. وتجدر الإشارة إلى قوات الجيش المسلح بطائرات هجومية أنواع BO-١٠٢ مسلحة بالصواريخ AS-١٢ SA ٣٢١ ونوعيات طائرات النقل والمواصلات من طراز Hughes ٣٠٠, Bell

٢١٢، AS-H١-٦ لإدارة النيران، BK-١١٧، SA٣٣٠ وهناك لازال تنويع في مصادر التسليح للقوات العربية ولكن كفاءتها محدودة.

القوات الجوية العراقية:

أما المقاتلات القاذفة من طراز Mig٢٣BN (روسية الصنع) ميراج (فرنسية الصنع) SU-٢٥/٢٠-٧١ (روسية الصنع) المقاتلات من طراز R-O صيني، ميج ٢١/٢٣/٢٥/٢٩ (روسية الصنع) وميراج ف-١ (فرنسية). بالإضافة إلى عدد من طائرات الاستطلاع طراز ميج ٢٥ (روسية الصنع) طائرات حرب إلكترونية اليوشن ٧٦ روسية الصنع طائرات تزويد بالوقود اليوشن ٧٦ (روسية الصنع) طائرات النقل طراز انتريتينوف واليوشن (روسية الصنع) تحتفظ العراق بأعداد من طائرات التدريب طراز ميراج ف-١ (فرنسية) PC-٩/٤ صينية، توكانو غربية ٤-٢٩-٣٨ غربية.

لدى القوات الجوية العراقية طائرات بدون طيار تصنع عراقي / إيطالي / روسي مشترك. وتشير التقديرات إلى أن لدى القوات العراقية ذخائر بنسبة ٥٠% فأقل. والمعروف أن لديه ذخائر جو / جو AA٦/٧/١٠ ومارتا ٥٣٠/٥٥٠ مارتا سوبر ٥٢٠ أما الصواريخ جو / أرض من طراز اكسوسبت، هوت (أمريكية)، سيلك وورم (روسية للصنع) قنابل موجهة منها موجه بالليزر طراز C-٦٠١ بجانب قنابل هجومية. والتطور الوحيد منذ حرب الخليج إدخال صواريخ جو / جو من طراز ماجيك ٢، ودج فايت أمريكية الصنع والتي استولت عليها من الكويت.

قوات الدفاع الجوي العراقية:

قدرت منصات الصواريخ العاملة بحوالي ٥٧٥ منصة إطلاق منها حوالي ١٠٠-١٢٥ منصة طراز سام ٦ (روسية). وحوالي ٢٠-٢٥ منصة سام ٨ (روسية) ٣٠-٤٥ منصة سام ٩ (روسية) وأعداد من منصات سام ٣١/١٤/١٦ (روسية) وحوالي ٣٠ منصة رولاند (غربية) ٥ وحدات صواريخ كروتال

(فرنسية) ٢٠٠ صواريخ سام ٧ محرك على الكتف (روسي). وحوالي ٦٠٠ مدفع مضاد للطائرات روسي الصنع وتشير التقديرات إلى أن وحدات الصواريخ أرض / جو صالحة للعمل وحشدتها الرئيس للدفاع عن مدن البصرة وكركوك، ولحماية القوات البرية وتتبع وحدات الدفاع الجوي نظام الكمان الجوية للتصدي للدوريات الجوية الأمريكية والبريطانية ولكن هذا النظام فشل حتى الآن أمام حادثة الطائرات الأمريكية والبريطانية التي تشترك مع الأهداف عن بعد والأهم أن نظام القيادة والسيطرة مع القوات الجوية والدفاع الجوي ضعيف ولا يتناسب مع أنظمة القيادة والسيطرة الحديثة. ولكن اعتبر نظام الدفاع الجوي العراقي ما زال نشطا نسبيا من وجهة النظر العملياتية لمواجهة النشاط الجوي الأمريكي والبريطاني الذي يقوم بدوريات جوية تتشكل كل دورية من عدد من الطائرات ف١٥-١٦ ما بين ١٦-٢٤ طائرة وتقوم بقصف الأهداف العراقية.

القوات البحرية:

قدراتها متواضعة جدا وطرزاتها روسية الصنع.

*قوات الجيش الشعبي:

وهو التنظيم العسكري لحزب البعث العراقي والذي تشكل في عام ١٩٩٠ يتدرب فيه أعضاء الحزب لمدة تتراوح ما بين ١٥-٣٠ يوماً وهو تحت القيادة العراقية ومهمة تأمين النظام العراقي ويبلغ عدد المتطوعين ١٠٠,٠٠٠ فرد ويتكون من قواطع "(أفواج) عددها من ٢٠-٢٥ قاطعا، القاطع من ٤-٥ سرايا قوة كل منها ١٠٠ فرد مسلح بأسلحة صغيرة علاوة على سرية معاونة مسلحة ورشاشات ثقيلة وأسلحة مضادة للدبابات. وينتظر أن يكون لها دور في تأمين الأهداف الاستراتيجية للدولة ضد أي أعمال تخريب بجانب الدفاع عن بعض الأهداف مثل الوزارات لحمايتها.

* قوات الأمن:

قوتها حوالي ١٥ ألف فرد وتقوم بمهام الأمن والحفاظ على النظام الداخلي.

* قوات حرس الحدود:

قوتها حوالي ٢٠ ألف فرد مسلحين بأسلحة خفيفة وهاونات فقط ومكلفة بحراسة الحدود.

* فدائيو صدام:

تنظيم شبابي قوته من ١٠-١٥ ألف يهتم بتأهيل الشباب العراقي ويمكن اعتبار الجيش الشعبي العراقي وقوات الأمن وحرس الحدود وفدائيو صدام تنظيمات حماية النظام وأمن البلاد وليس لها دور في مواجهة الهجوم الأمريكي إلا أثناء القتال داخل المدن الرئيسية.

إن التركيبة الديموجرافية للشعب العراقي عامل ضعف في بناء القوات المسلحة العراقية، حيث العرب في العراق يمثلون ٧٥%-٨٠% في التعداد السكاني بينما الفئات الأخرى من أكراد وفئات أخرى بنسبة حوالي ٢٠-٢٥% بينما المرأة تعددها يفوق تعداد الرجل وتصل نسبتها إلى ٤٩-٥١% أما بالنسبة للأديان فيمثل المسلمون فئتين دينيتين السنة والشيعة نسبتها ٥٥% - ٤٥%.

وبناء على ذلك فإن التعداد السكاني العراقي يصل الي ٢٣,٨٤٦,٠٠٠ نسمة القادرون على حمل السلاح لا يتجاوزون ٣,٠٦٥,٠٠٠ فرد في سن التجنيد ويمثل نسبة ١٢,٨٥% من إجمالي تعداد السكان وتمثلت القوات المسلحة التي قدرت قوتها بـ ٤٢٩,٠٠٠ مجند (عامل) بنسبة ١٤% من القادرين على حمل السلاح وبعد التعبئة يمكن أن يصل تعداد القوات المسلحة العراقية ١,٧٩,٠٠٠ فرد تمثل نسبة ٣٥,٢% من القادرين على حمل السلاح ونسبة ٩,٢% من إجمالي الذكور. ولكن يعيب ذلك أنه عند التعبئة تتوقف قطاعات العمل داخل

العراق حيث تستقطب التعبئة نسبة ٣٥% من القادرين على العمل. وحاولت القيادة العراقية حل مشكلات بناء قوات مسلحة عراقية فى إطار الخطوات التالية:

* فتح أبواب العمل للأجانب وبالذات من الدول العربية لسد الثغرات بالعمالة الأجنبية:

* إلزام البنات المتعلّقات بالعمل.

* استدعاء كبار السن من الفنيين والإداريين للاستفادة من خبراتهم.

مما سبق يتضح أن القوات لم تكن على درجة عالية من الاستعداد القتالي لفيود التدريب ونقص قطع الغيار وتدنى نسبة صلاحية المعدات مع انخفاض المعنويات حيث إن الاهتمام كله يتجه إلى مهام أمنية بالإضافة إلى أن القوات الجوية العراقية لن تستطيع مواجهة القوات الجوية الحديثة التى لدى الولايات المتحدة الأمريكية والتحالف الدولى وبالتالي لم يكن هناك حماية جوية للقوات العراقية بحيث لم تستطع التحرك لمسافات وعند اشتباكها مع قوات برية يتدخل الطيران الأمريكى لمعاونة قواته بشكل فعال، بينما القوات الجوية العراقية كانت خارج المعركة بالكامل، لعدم إمكانية إقلاع الطائرات العراقية التى ظلت داخل الدشم فى منطقة الحظر، كما تأثر موقف الدفاع الجوى نتيجة لتواصل الضربات الجوية عليه.

إدارة فكرة العمليات العراقية:

من هذا التحليل العسكرى لموقف القوات العراقية يمكن تصور الخطوط العامة والمبادئ الأساسية التى راعاها المخططون العسكريون العراقيون عند وضع التخطيط الدفاعى عند الحرب ضد الهجوم الأمريكى وقوات التحالف.

- تغيير الأسلوب السلبي الذي اتخذته في حرب الخليج الثانية ومحاولة التدخل في بعض المراحل المتقدمة في القتال سواء بالصواريخ أو بعض العمليات الفدائية لتحقيق الخسائر في القوات المهاجمة.

- إطالة مدة القتال أطول مدة ممكنة لزيادة الخسائر وظهور عدم الرضاء الدولي شعوبا وحكومات.

- تحقيق أكبر خسائر ممكنة بشرية وفي المعدات.

- تجنب الدخول في معارك مباشرة في الأراضي المفتوحة ويركز الدفاع الرئيسي حول وداخل المدن الرئيسية وخاصة العاصمة بغداد .

- استدراك قوات التحالف إلى قتال DOG FIGHT داخل المدن الرئيسية حيث يعيق ذلك استخدام قوات التحالف لأسلحتهم الثقيلة أو المعاونة الجوية القريبة وحيث يمكن إدخال قوات المشيات والقبائل في القتال الدائر والتجهيز الهندسي والقتالي للمناطق الحيوية كمناطق منابع البترول بحيث يعيق احتلالها أو حرمان قوات التحالف منها بتدميرها.

- تحقيق بعض المفاجآت كاستخدام بعض الصواريخ على مناطق التجمع الأمامية لقوات التحالف في الكويت (لو أنها كانت ذات تأثير محدود).

وهناك ملاحظتان هامتان لا يمكن إغفالهما:

١- أنه كان من الصعب على العراق استخدام الأسلحة الكيماوية أو الجرثومية وذلك:

أ. أن التقارير الخاصة بلجان التفيتش الدولية تشير إلى أن العراق خالية من أسلحة نووية وكذلك من الأسلحة الكيماوية والجرثومية.

ب. أن تأثير استخدام هذه الأسلحة من قبل العراق سيكون سيئا جدا على موقفها وموقف العالم المعارض لهذه الحرب حيث سيكون شهادة إدانة وفي نفس الوقت شهادة تبرير للولايات المتحدة ودول التحالف المؤيدة لدخولها

فى هذه الحرب دفاعا عن أمنها ويكون حجم العقاب مدمراً للعراق علاوة على تهديد أمريكا بالرد على ذلك بكل شدة لدرجة احتمال استخدامها أسلحة نووية تكتيكية.

ج. أن تقارب القوات المتضادة من الطبيعي أن يجعل التأثير الضار لهذه الأسلحة غير مقتصر على طرف دون آخر أى يهدد أيضا القوات والشعب العراقي.

ولكن لو كانت العراق فعلا تمتلك بعض تلك الأسلحة المخبأة فمن المحتمل استخدامها فى المراحل النهائية للحرب نتيجة يأس القوات العراقية من تحقيق أى نصر أو مقاومة وخاصة وأنهم يعلمون جيدا أنهم لن يفلتوا من المحاكمة والعقاب الشديد.

٢- أملت القوات المتحالفة أن تنتهى المقاومة العراقية بأسرع ما يمكن ولذلك حاولوا بشتى الطرق إغراء الشعب العراقي وقواته المسلحة بعدم الاستمرار فى القتال وإغراء الرئيس صدام حسين وعائلته والمقربين إليه بترك البلاد إلى مهجر آمن وفى نفس الوقت محاولة إرهاب القوات المسلحة العراقية وقوات المقاومة وذلك بضربهم بالصواريخ وبالطائرات بتركيز شديد باستخدام قنابل شديدة القوة والتأثير.

دور وتأثير الشيعة والأكراد فى الأزمة:

حاولت الإدارة الأمريكية أن تستغل المعارضة فى الداخل والخارج فى إطار سياسة أمريكية تستهدف استخدام الأقليات فى خططها لتوجه ضربة عسكرية للعراق، وأن هذا الاستخدام قد يؤدى إلى تقسيم العراق إلى دويلات، وقد دفعت الإدارة الأمريكية أموالاً للمعارضة بالخارج لكى تقوم بدورها فى إسقاط نظام صدام حسين.

الحركة الشيعية: جدير بالذكر أنه منذ بداية العهد الجمهورى بل ومنذ أواخر الحكم الملكى حدث تغيير هام فى الحركة الشيعية السياسية إذ أصبحت

تتخذ الإسلام كمرجعية وأيديولوجية أساسية لها، وكان طبيعياً كنتيجة لذلك أن تتحول مطالبها في جانب منها إلى مطالب دينية ولم تعد مطالب سياسية فقط، كما سبق الذكر، غير أن هذا الخلاف الديني بين السلطة والحركة السياسية الشيعية لم يكن حقيقياً وإنما أخفى وراءه الخلاف السياسي الأبدى بينهما والذي تمتد، في سعى الشيعة للمشاركة في السلطة ورفض النظام ذلك، ولكنه في ظل فشل تلك الحركة في تحقيق هدفها بدأت تلجأ - كوسيلة لتحقيقه أو كمهرب وملأ من الواقع - مرة إلى الشيوعية خلال الأربعينات والخمسينات ومرة إلى الإسلام خلال الستينيات والسبعينات، ففي مواجهة تبني البعث لأيديولوجية القومية العربية في معناها الضيق كان من الطبيعي أن يبحث الشيعة عن ملجأ يحمون من خلاله هويتهم الذاتية فرأوا هذا الملجأ في الأيديولوجية الإسلامية التي تؤكد هويتهم المستقلة عن السنة لكن في إطار القومية العراقية، وكانت مظاهر ذلك الانبعاث الإسلامي لدى الشيعة. بخلاف النزاع الديني بين الحركة السياسية الشيعية والسلطة، حاولت الشيعة إقامة العديد من الأحزاب السياسية لهم في العراق تقف في مواجهة حزب البعث وأيديولوجيته الضيقة الأفق وسيطرة السنة عليه، كان أبرز تلك الأحزاب حزب الدعوة الإسلامية الذي تأسس عام ١٩٥٩ كرد فعل على التحدي الشيوعي والبعثي بتشجيع من آية الله السيد محسن الحكيم، ولذلك وجدنا خلافاً دينياً آخر ينفجر بين الشيعة والنظام في عام ١٩٧٠ بسبب اكسقاء الدستور المؤقت الجديد بالنص على أن "الإسلام دين الدولة" على التقيض من دستور ١٩٦٨ المتضمن إشارات عديدة للإسلام، ووجدنا كذلك أن حزب الدعوة تزداد اتجاهاته الثورية أكثر فأكثر في مواجهة النظام العراقي في فترة المواجهة بين الشيعة والسلطة في إيران والتي سبقت قيام الثورة الإسلامية غير أن هناك نقطة هامة جداً يجب ألا تغيب عن الأذهان لتظهر مرة أخرى حقيقة الخلاف الأبدى بين السلطة والشيعة ذلك الخلاف السياسي أولاً وآخر، فعلى الرغم من قيام الثورة الإسلامية في إيران وكونها حافزاً أساسياً للمعارضة الشيعية العراقية والتي اتخذت من الإسلام مرجعية أساسية لها بالرغم من ذلك فإن أعضاء حزب الدعوة عبروا عن ولائهم - بالرغم من هذا كله - للبهوية

العراقية خلال السبعينات والثمانينات ولم يؤيدوا فكرة الوحدة بين إيران والعراق أو فكرة ولاية الفقيه على النحو الذى طوره الخميني، ومع تطور حزب الدعوة قبيل الثورة الإيرانية ومشاركته بل وقيادته لانتفاضتي ١٩٧٤، ١٩٧٧ فى النجف وكربلاء وزيادة قوته مع مقدم هذه الثورة عمل حزب البعث على توجيه ضربة عاصفة لهذا الحزب بلغت ذروتها فى أبريل عام ١٩٨٠ عندما قام البعث بتصفية آية الله الصدر وإعدامه وهو الذى مثل رمز المعارضة الشيعية لعراق صدام.

واستمرت حركة الشيعة المعارضة فى مد وجزر خلال عقد الثمانينات، وقام البعث فى عام ١٩٨٣ بتصفية عائلة مجتهد الشيعة السيد الحكيم، واستمرت المعارضة الشيعية فنوعت السلطة أساليبها فى مواجهتها بين العصا والجزرة فوجدنا مثلاً أن صدام حسين قام بزيارة عدد من مدن الشيعة المقدسة وحاول التقرب بالمال والمشاريع بالإضافة إلى ادعاء انحياز نسبه من الشجرة الهاشمية النبوية، واستمر الحال هكذا إلى أن قامت انتفاضة مارس عام ١٩٩١ حيث أتاح تحرير الكويت فرصة ثمينة للتخلص من نظام العدوان فى بغداد فانتفضت مدن الشيعة فى الوسط والجنوب ضد هذا النظام وقشلت الانتفاضة وانتقم صدام ونظامه أبشع انتقام من كربلاء والنجف وبقية المدن الشيعية وذلك تحت شعار لا شيعة بعد اليوم، وعلى الرغم مما أصاب الحركة الشيعية العراقية فإن حزب الدعوة الإسلامية استطاع أن يطور فكره ويصدر برنامجاً سياسياً فى عام ١٩٩٢ يعبر فيه بشكل صادق عن مطالب الشيعة "ذات الطبيعة السياسية" العادلة والمشروعة فى آن واحد وليست ذات الطابع المذهبى المغذى للصراع الطائفى وتمثلت هذه المطالب فى:

١ - مبدأ الشورى والانتخاب حجر الزاوية فى بناء النظام السياسى.

٢ - أن السلطة ونظام الحكم فى العراق يجب ألا يقوم على أساس سلطوى فردى وطبقى أو طائفى أو ممثلاً لمجموعة أو فئة معينة بل يجب أن يكون

النظام تجسيدا حقيقيا لرؤى وأهداف الشعب العراقي السياسية بقطاعاته كافة.

٣ - إعادة صياغة قانون الجنسية بما يضمن حقوق المواطنين ومنع سحب الجنسية.

٤ - ضمان مشاركة المرأة في الحياة السياسية بما في ذلك حق الترشيح والانتخاب.

إذن فالقضية منذ البداية هي قضية سلطوية وليس لها أى علاقة بصراع مذهبي أو بولاء مذهبي من جانب الشيعة العراقيين يرغبهم في الانتقام من السلطة في العراق أو الوحدة مع إيران، فطبيعة مطالب الشيعة سواء تحت الحكم الملكي أو الجمهوري تعكس بحث الشيعة عن التكامل تماماً كما يبحثون عن المشاركة في السلطة مع السنة من خلال مزيد من المشاركة في الحكومة والبيروقراطية والجيش، حيث إن الغالبية العظمى من الشيعة عرب وهويتهم الأولية عراقية، ولم يسع الشيعة نحو حكم ذاتي أو اندماج بين العراق وإيران، على العكس من ذلك أكد الشيعة على هويتهم العربية وحاولوا أن يحدثوا توافقاً بين انتمائهم المذهبي وانتمائهم القومي في إطار الدولة العراقية، ولذلك وجدنا أن حزب الدعوة يرفض - كما سبق الذكر - توجهات طهران إلى جمع المرشد الروحي للثورة بين الولاية السياسية والمرجعية الفقهية لكل الشيعة، وقيل في تقرير نشر عام ١٩٩٤، إن الحزب بدأ يميل إلى أن لكل بلد من البلدان الإسلامية خصائص وطنية تختلف عما هي في البلدان الأخرى، الأمر الذي يتطلب أن يكون للمسلمين وللحركة الإسلامية في البلد المعنى "ولى أمر" وطنياً.. وبالتالي عدم إمكانية الأخذ بمبدأ أن يكون للمسلمين قاطبة ولى أمر واحد يدين له الجميع بالطاعة، هذا كله والنظام مستمر في سلطويته وقمعه ضد الشيعة والذي تمثلت آخر مظاهره في اغتيال آية الله محمد صادق الصدر في ٢٧ فبراير ١٩٩٩ وذلك لسعيه لتحرير الشيعة على المستويين السياسي والديني حيث قاوم الصدر تياراً حكومياً لإلحاق المرجعية الشيعية تدريجياً بالدولة

ولإلحاق مساجد الشيعة بوزارة الأوقاف والتحكم بتعيين أئمتها إضافة إلى أن الصدر ألقى خطبة جاء فيها "لاشك أن أفضل ما تفعله دولة لمجتمعها وشعبها هو إعطاء الحرية للتصرف والقيام بشعائرها الدينية والتنفيس عن قناعاتها النفسية والعقلية بالشكل الذي لا يضر الدولة أصلاً ولا يمت إلى سياستها وكيانها بأية صلة، وقد فرضت عليه الإقامة الجبرية بعد هذه الخطبة وتم اغتياله بعد اختراقه لتلك الإقامة الجبرية.

الحركة الكردية: مرت العلاقات العراقية - التركية بتطورات متلاحقة بداية من ثورة ١٩٥٨ وتحولت العراق إلى النظام الجمهوري وأوضحت الثورة في بداياتها الأولى عن عمق العلاقات العراقية الكردية وأوضح قادة الثورة نظرياً حسن نواياهم تجاه المنطقة الكردية في الشمال، وترجم هذا عملياً بالنص في الدستور المؤقت للبلاد على قيام المجتمع العراقي على التعاون الكلي بين جميع المواطنين ووجوب احترام حرياتهم وحقوقهم، وأن الأكراد والعرب شركاء في هذا الوطن، وتضمن الدستور بنوداً نصت على الحقوق القومية للأكراد ضمن إطار الكيان العراقي، وقامت الثورة بإطلاق سراح المساجين من الأكراد بسبب معارضتهم للسلطة وأصدرت عفواً عاماً عن كافة الأكراد الهاربين خارج العراق وذهبت الثورة إلى أبعد من ذلك حين أعلنت أنها أصدرت تعليماتها بإعادة السياسيين الأكراد من المنفى على نفقة الدولة ونتيجة لهذا العفو عاد الملا مصطفى البارزاني إلى العراق، واستمرت المصالحة بين النظام والأكراد حتى عام ١٩٦١ عندما قام التمرد الكردي بسبب عدم استجابة عبد الكريم قاسم للمطالب الكردية المتمثلة في الحكم الذاتي، ثم جاء انقلاب عام ١٩٦٣ والذي أتى بعبد السلام عارف إلى الحكم الذي بدأ حكمه بتأكيد على اعتراف قيادة الثورة بالحقوق القومية للأكراد في العراق وبالتفاوض مع الملا مصطفى البارزاني الذي وجه في عام ١٩٦٤ مذكرة بمطالب مبالغ فيها إلى الرئيس عبد السلام عارف تتضمن:

١ - الاعتراف بالنظام اللامركزي في المنطقة وتولي الأكراد فقط شئونها.

- ٢ - تخصيص ثلثي واردات البترول للأكراد.
 - ٣ - تشكيل جيش من الأكراد في كردستان العراق.
 - ٤ - الاعتراف الرسمي بحدود كردستان العراق.
 - ٥ - تخصيص ميزانية خاصة للأكراد تستوفي من أموال الحكومة العراقية.
 - ٦ - تعيين الموظفين الإداريين من الأكراد فقط في المنطقة الشمالية.
 - ٧ - إصدار عفو عام عن الأكراد والشيوعيين.
 - ٨ - تعيين نائب لرئيس الجمهورية ونائب رئيس الوزراء ونائب رئيس الأركان وثلث الوزراء من الأكراد.
- ولما لم يتم الاتفاق على شئ من هذه المطالب بين الحكومة العراقية والأكراد قرر الملا مصطفى استئناف القتال ضد الدولة في عام ١٩٦٥، وتوقف القتال عام ١٩٦٦ وتم الوعد بدراسة المشروع المحلي للمنطقة الكردية، ثم جاء انقلاب عام ١٩٦٨، واستئناف الملا مصطفى القتال ضد الحكومة الجديدة وتوقف القتال في عام ١٩٦٩ وتم إجراء مفاوضات بين النظام والأكراد انتهت ببقاء ما بين صدام حسين والملا مصطفى وفيه تم الاتفاق على إصدار بيان ١١ مارس عام ١٩٧٠ والذي يعتبر أهم تطور سياسي في سير القضية الكردية واعتراف النظام بالحقوق القومية للأكراد حيث جاء في هذا البيان ما يلي:
- ١ - الاعتراف باللغة الكردية باعتبارها لغة رسمية في المناطق التي يشكل الأكراد غالبيتها كما تم النص على التدريس باللغتين العربية والكردية في كل المدارس.
 - ٢ - مشاركة الأكراد في الحكومة بما يشمل تعيينهم في المواقع الرئيسية في الدولة.
 - ٣ - التأييد للتعليم والثقافة الكردية.

- ٤ - الموافقة على تحديث الموظفين في المناطق الكردية باللغة الكردية.
- ٥ - الحق في تأسيس منظمات كردية طلابية، شبابية، ونسائية، تعليمية.
- ٦ - التنمية الاقتصادية للمنطقة الكردية.
- ٧ - عودة الأكراد إلى قراهم أو التعويض المالي.
- ٨ - الإصلاح الزراعي.
- ٩ - تعديل الدستور العراقي لينص على أن الشعب العراقي يتشكل من قوميتين أساسيتين: "القومية العربية" و"القومية الكردية".
- ١٠ - تعيين نائب لرئيس الجمهورية من الأكراد.
- ١١ - إقامة حكم ذاتي للمنطقة الكردية.

وبناء على ذلك أعلن البارزاني تأييده للإعلان ووعده بتأييد الوحدة القومية وقد اتخذت الحكومة العديد من الخطوات التنفيذية لهذا البيان، وكان أولها التعديل الوزاري الذي بموجبه تم تعيين خمسة من قادة الأكراد البارزين في مناصب وزارية هامة، وقامت الحكومة وفقاً للمادة الرابعة من البيان بتعيين عدد من الأكراد حكاماً لأقاليم ونائبين لحكام الأقاليم ومديرى أحياء، وقامت الحكومة بتعيين عدد من الأكراد فى السلك الدبلوماسى عام ١٩٧٠، وفى نفس العام قامت وزارة التعليم بإعلان تنفيذها للمادة الأولى من البيان والخاصة باستخدام اللغة الكردية كلغة تعليم فى المدارس الكردية والقيام بتدريس اللغة الكردية والأدب الكردى كموضوعات أساسية فى المدارس الحكومية فى الشمال، وظهرت الصحف والمجلات الكردية والمؤسسات الثقافية واتحادات المعلمين والمرأة والشباب والطلاب، وتم تخصيص المزيد من المبالغ الحكومية لتنمية المناطق الكردية وتعديل الدستور بالاعتراف بالقومية الكردية كقومية أساسية للشعب العراقي، وقد أعلن الأكراد تفاؤلهم بشأن هذا البيان والخطوات التى اتخذتها الحكومة فى اتجاه تنفيذه، فقد صرح البارزاني فى مقابلة معه عام ١٩٧٠ فى هذه اللحظة

نحن نشعر بالتفاؤل، فبعد حرب دامت عشر سنوات قامت الحكومة العراقية بتقديم الاستقلال لنا في مارس كما أنها تقوم بتنفيذ الاتفاق بشكل جيد". إلا أنه استمرت هناك نقاط خلافية بين الأكراد والحكومة تسببت في تدهور العلاقات مرة أخرى وانتهاء أيام شهر العسل بين الجانبين.

وتلك الخلافات تمثلت في تخطيط المناطق الكردية، شريطة مشاركة الحزب الديمقراطي الكردستاني في الحكومة، واستمرار العلاقات الكردية بإيران والدعم الأمريكي - الإيراني للبارزاني، فكان أن استؤنف التمرد مرة أخرى في السبعينيات، وفي محاولة لاسترضاء الأكراد مرة أخرى قام الرئيس البكر في عام ١٩٧٤ بإعلان قانون الحكم الذاتي للمنطقة الكردية وتمثلت أهم ملامح هذا القانون فيما يلي:

١ - أقر القانون في مادته الأولى بوجوب حصول المنطقة الكردية على الاستقلال، ذلك الاستقلال الذي يكون محدوداً بالوحدة الاقتصادية والقانونية والسياسية للجمهورية العراقية.

٢ - أقر القانون في مادته الثانية بأن اللغة الكردية هي اللغة الرسمية في المنطقة الكردية إلى جانب اللغة العربية وهي لغة التعليم غير أن تدريس اللغة العربية إجباري في جميع المراحل إضافة إلى ذلك أكد القانون على أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية للاتصال بين الحكومة والمنطقة الكردية.

٣ - تحدثت المادة الثالثة من القانون عن حقوق الأقليات غير الكردية في المنطقة.

٤ - وأكدت المادة الرابعة ضرورة توافق السلطة القضائية في المنطقة مع النظام القانوني للعراق.

٥ - وتعاملت المادة الخامسة مع مسألة الاستقلال المالي للمنطقة في إطار التكامل المالي مع الدولة.

وتعامل الجزء الثاني من القانون مع مسألة إقامة سلطة تشريعية وتنفيذية للمنطقة، أما الجزء الثالث فقد تعامل مع مسألة العلاقة بين الحكومة المركزية والسلطات المستقلة وفيه قيدت السلطات المستقلة بقيود كثيرة في علاقاتها بالسلطة المركزية، ومن ثم فإنه على الرغم من أن القانون قد اعترف بالأكراد باعتبارهم قومية لها هوية ذاتية إلا أنه فرض قيوداً عديدة على الحكومة المستقلة وجعل السلطة النهائية في يد الحكومة المركزية الأمر الذي جعل البارزاني يرفض قانون الاستقلال المحلي، إضافة إلى النزاع الأساسي بين الحكومة والأكراد على منطقة كركوك، ومن ثم شن البارزاني الحرب مرة أخرى على النظام وخاصة في ظل المساعدات الأمريكية والإيرانية له، واستمرت حركة التمرد الكردية حتى جاء التوقيع على الاتفاقية العراقية - الإيرانية عام ١٩٧٥، لتكون بمثابة العامل الأساسي في انهيار هذه الحركة وانقسامها على نفسها، فنتيجة للتنازلات التي قدمها العراق بشأن شط العرب لإيران، توقفت إيران عن المساعدة التي تقدمها للحركة التمردية الكردية.

بعد أن كانت الحركة التمردية الكردية قوية وعنيفة - كما سبق الذكر - جاء الاتفاق العراقي - الإيراني ليكون بمثابة بداية الطريق الانهيارى والانقسامى لتلك الحركة، فقد شجع هذا الضعف الذى أصاب الحركة - نتيجة توقف المساندة الإيرانية لها - السلطات العراقية على اتخاذ سياسات تهجير قسرى وانتهاك حقوق الإنسان لملايين من الأكراد خلال النصف الثانى من السبعينات، انشق نتيجة لذلك وكذا لموت مصطفى البارزاني انشق الحزب الديمقراطى الكردستانى وخرج منه عدة مجموعات أبرزها الاتحاد الوطنى الكردستانى والذى قاده طالبانى، وفى الوقت الذى تحالف فيه البارزانيون مع غيرهم، تحالف الاتحاد الوطنى الكردستانى مع سوريا واشتعلت الخلافات بين الجانبين، وحاول طالبانى أن يقيم علاقة مع السلطة العراقية وبالفعل بدأ الحوار بين السلطة العراقية وبينه عام ١٩٨٤ غير أن المفاوضات فشلت نتيجة تدخل تركيا، ومع بدء التوحيد مرة أخرى داخل الجبهة الكردية عام ١٩٨٨ وتكثيف

نشاطها وقيامها بتحرير عدد من المدن الكردية التي تم تهجير السكان الأصليين منها ظهرت وحشية وسلطوية النظام حيث إنه أمام الانتصارات الكردية صعدت بغداد من سياسة التهجير إلى أن أصبحت حرب إبادة منظمة (مدينة حلبجة) باستعمال كل أنواع الأسلحة وبالذات الأسلحة الكيماوية واستمرت حرب الإبادة ضد الأكراد في أعقاب حرب الخليج حيث تم سحق الانتفاضة بكل الوسائل، وبدأت مفاوضات بعد ذلك بين النظام والحركة الكردية المعارضة تركزت حول مطالب سياسية مشروعة - كما سبق وأكدنا - فهي ليست مطالب انفصالية أو مسببة لتغذية الصراع العرقي بين العرب والكرد وتمثلت في الحكم الذاتي وفق التصور الكردي والممارسة الديمقراطية للنظام في المستقبل، وجاء تطور مهم جداً في القضية الكردية أظهر سلطوية وهشاشة النظام في آن واحد حيث قرر صدام بدون أية مقدمات فصل إقليم كردستان إدارياً عن باقي العراق وسحب جميع الإدارات من مدن أربيل - السليمانية - دهوك والتوقف عن دفع رواتب الموظفين الأكراد وإعلان حصار اقتصادي ضد المنطقة، وكان قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٨ مؤكداً لوجود إقليم كردستان ككيان شبه مستقل الذي بالرغم من عدم الاعتراف الدولي به رسمياً يتعامل مع قادة ومسؤولي كثير من الدول وبالذات أوروبا وأمريكا وحتى تركيا والتي لا تعترف أساساً بوجود أكراد لا داخل تركيا ولا خارجها، وهذا يعني أن المنطقة الكردية الآمنة في الشمال تحولت إلى منطقة حكم ذاتي تحت سيطرة طالباني وبارزاني وشكل الحزبان حكومة ائتلافية أجريت انتخاباتها عام ١٩٩٠ ولكن نشب الصراع بين الجانبين فتوقفت الإدارة الكردية المستقلة غير أن بوادر عودتها عادت مرة أخرى للظهور من خلال اتفاق واشنطن الذي حقق التصالح بين الطرفين في عام ١٩٩٨ وفيه تم الاتفاق على قيام انتخابات جديدة، ولكن بالرغم من ذلك هل ستسمح الظروف الدولية المعاصرة للأكراد بالحصول على حقوقهم السياسية المشروعة؟ (حكم ذاتي) أو بتخطيها على أخرى غير مشروعة (قيام الدولة الكردية في ظل النظام السلطوي الحالي أو في ظل نظام جديد؟

وإذا كان هذا الأمر الأخير صحيحاً فما هي صفات هذا النظام الجديد؟ وهل تركيبته سوف تتسم بالسلطوية أيضاً؟ وقد أجاب على هذا السؤال مقال تحليلي بعنوان "السياسة الأمريكية في ميزان الصراع حول العراق" والذي نشر في الحياة في ٦ مارس ١٩٩٩ حيث يقول "إن الإدارة الأمريكية مازالت ترى أن نجاح الأكراد والشيعية في إسقاط نظام صدام سيفتح المجال لتقسيم العراق أو لفوضى يصعب السيطرة عليها" ومن هنا يؤكد المقال أن أقصى ما سوف تسمح به الظروف الدولية هو "انقلاب سني" وليس كردياً أو شيعياً، يطيح بنظام صدام ويأتي بنظام سني سلطوي مركزي يمكن التعامل معه دولياً دون أن يسمح داخلياً، بحصول الشيعة الأكراد على حقوقهم المشروعة لأنه يتسم بنفس التركيبة السلطوية المركزية التي تهيمن عليها أقلية ويطرح المقال رأياً بناءً على ما جاء في قانون تحرير العراق الذي خصص للمعارضة دعماً يساوي ٩٧ مليون دولار أمريكي، حيث يرى أن هذا القانون يمثل ورقة ضغط بعيدة المدى وليست ورقة تغيير جذية تقوم بجهد حقيقي لإسقاط صدام، وهذا يعني أن الصورة الحالية لسلطوية النظام سوف تستمر ويستمر معها حرمان الأكراد والشيعة من حقوقهم السياسية المشروعة دون أن يكون لذلك أية علاقة بولاء عرقي أو مذهبي معاد للقومية العراقية.

وعليه فالاعتقاد السائد أن الأقلية الكردية والشيعة لن يكون لها حق في تكوين دوليتين خاصتين بهما ولكن سيكون لهما دور في التركيبة الاجتماعية للعراق في إطار التغييرات التي تجري، حيث لن يكون هناك موافقة على انفصال هاتين المؤسستين ويظلان تابعتين للسلطة العراقية الجديدة في إطار وحدة العراق وسيطرة الحكومة العراقية على وحدة العراق.

ولكن خلال الإعداد العسكري للحرب ضد العراق وجد الأمريكيون أنفسهم في موقف صعب

أ- حيث رفضت تركيا فتح حدودها لعبور القوات البرية الأمريكية من خلالها إلى شمال العراق حيث منابع البترول في الشمال علاوة على الاشتراك

فى الضغط على القوات العراقية لتستيت جهودهم بين الاتجاه الجنوبي والاتجاه الشمالي ولتحقيق رغبة الجنوبيين لتحقيق المقاومة العراقية هناك.

ب- احتياج القوات الأمريكية إلى معاونة المقاتلين الأكراد ولطرد القوات العراقية من الشمال العراقي واشترط الأكراد لاشتراكهم فى الحرب عدم دخول قوات تركية الأراضي العراقية.

ج- فى نفس الوقت انتاب الأتراك الخوف من أن يؤدى اشتراك الأكراد فى تحرير شمال العراق من القوات العراقية احتلالهم منابع البترول فى كركوك والموصل ورفض الخروج منها واعتبارها نواة لتشكيل الدولة الكردية وقد هددت تركيا بأن حدوث شئ من هذا سيضطرها إلى الدخول إلى شمال العراق ومنع حدوث ذلك بالقوة العسكرية.

هـ- فى نفس الوقت توجد جماعات منهم تعارض وجود القوات الأمريكية ولكن تأثيرها قليل نتيجة لصغر حجمها علاوة على اتهام أمريكا لها بالتعاون مع تنظيم القاعدة.

ثالثاً: دور القوى الإقليمية المؤثرة فى الأزمة

١- دول مجلس التعاون الخليجي

لقد كان من النتائج المباشرة للغزو العراقي للكويت، أن دول مجلس التعاون الخليجي واجهت موقفاً صعباً أدى إلى وجود حساسية شديدة لأعضائه فيما يتعلق بأمن الخليج، فقد أدى هذا الموقف المفاجئ إلى أن المجلس فضل التعاون مع المسألة العراقية بمعزل عن الإطار العربى وجاء ذلك نتيجة للصدمة من جراء غزو دولة عربية لدولة عربية أخرى مع تهديد باقى دول المجلس ثم وقوف بعض الدول العربية بجانب العراق الشئ الذى لم يكن متوقفاً وما حدث من فشل مؤتمر القمة العربى فى احتواء الموقف، كل هذا كان له تأثيره النفسى على المستوى العربى انعكس على عدم جدوى التحرك من خلال الإطار العربى،

ومع وجود ضغوط خارجية من قبل العراق وإيران فضلت دول الخليج الاعتماد على العنصر الأجنبي بإمكانياته، مما أثر ذلك على عدم تنفيذ الشق العسكري من إعلان دمشق نتيجة لضغوط دولية وإقليمية خليجية مما أدى إلى امتلاك الولايات المتحدة الأمريكية لزام الإدارة والأمن في منطقة الخليج وجواره الجغرافي.

أما في الظروف الحالية فقد اختلف الموقف فقد قبل مجلس التعاون الخليجي أن يكون تحركه داخل إطار عربي بحضوره مؤتمر القمة ولكن كانت له حساسيته التي أدت إلى اقتراح بضرورة تخلي النظام العراقي عن الحكم ولكن تم احتواء هذا الموقف، ولكن لوجود ارتباطات تحالفية بين دول مجلس التعاون الخليجي مع الولايات المتحدة الأمريكية بعد تحرير الكويت أملت لها الجوانب الأمنية، حدث كثيرا من دائرة تحركه وفاعليته فهناك واقع هو وجود قواعد عسكرية بها قوات أمريكية تستعد لغزو العراق ولا يمكن من الناحية القانونية طلب خروج هذه القوات وعليه فإن مشاركة الدول الخليجية في مؤتمر القمة كان لتلافى المأزق حيث قبلت دول مجلس التعاون الخليجي مبدأ عدم المشاركة بقواتها العسكرية مع القوات الأمريكية في غزو العراق، ومع الوضع في الاعتبار وجود فهم خليجي موحد بني عن قناعة ثابتة وموقف حازم بضرورة التزام العراق بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة بما فيها الإقراج عن الأسرى الكويتيين ومطالبته بالتعاون الجاد والأمنى مع لجان التفيتش على أسلحة الدمار الشامل والتزامه بعدم تهديد جيرانه مع دفع التعويضات.

من هذا المنطلق فإن مجلس التعاون الخليجي أكد على ضرورة تنفيذ العراق للقرارات الدولية بالتعاون مع اللجنة الخاصة بالتفتيش على أسلحة الدمار الشامل، وإن كانت قرارات مؤتمر القمة يرى ضرورة رفع العقوبات عن العراق في مقابل استمرار تنفيذ اتفاق النفط مقابل الغذاء إلا أن دول المجلس لديها الرغبة في ذلك مع التأكيد على وحدة العراق وسلامة أراضيها.

التزم مجلس التعاون الخليجي بما اتخذ من قرارات عربية في مؤتمر القمة الأخير حيث وافقت على القرار الخاص بعدم الموافقة على توجيه ضربة

عسكرية للعراق، على أن يلتزم بضرورة تنفيذه والامتنثال للقرارات الدولي والتعاون مع لجنة التفتيش الدولية متمشياً في ذلك مع قرارات مؤتمر القمة.

والأهم أنه تم الاتفاق على عدم إسقاط النظام العراقي بالقوة وإن كان هناك تباين في موقف دول المجلس بخصوص معارضة دول المجلس للولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة في استخدام أراضيها وقواعدها في ضرب العراق كما تباينت الموافقة على رفع العقوبات إلا أن هذا لم يؤثر على الجوهر العام لاتجاهات الرأي والكلمة الموحدة التي ظهرت في قرارات مؤتمر القمة، الأهم من ذلك أن الموقف الأمريكي وتجاوزاته يقلق دول مجلس التعاون الخليجي، وبالأخص أن الحرب ستكون لها آثارها المدمرة على الدول الخليجية وعلى الجوانب الاقتصادية وعائدات البترول التي ستتأثر تماماً بالمدى الزمني للحرب ضد العراق وما يترتب عليه من المزيد من عدم الاستقرار حتى يكون هناك عذر مقبول لاستمرار الوجود العسكري الأجنبي طالما التهديد قائماً، ويزيد من قلق دول المجلس ما تهدف إليه الولايات المتحدة الأمريكية من تغيير نظام صدام حسين حيث إن التغيير باستخدام القوة قد يتكرر مع دول أخرى، وإذا أضيف إليه رغبة أمريكية بفرض الديمقراطية فإن دول المجلس لن تكون بمنأى عن هذه المتغيرات، وفي إطار حساب موازين القوى فإن إضعاف العراق عسكرياً يخل بالتوازن لصالح إيران التي تحتل الجزر الثلاث وتنمي قدراتها العسكرية التقليدية وغير التقليدية مما يسبب إزعاجاً أمنياً لدول المجلس، وقد كان المخرج هو عدم موافقة دول الخليج على توجيه الضربة العسكرية الأمريكية للعراق وتغيير نظامه بالقوة، وتظل مشكلة بقاء القوات الأجنبية قائمة دون حل، علماً بأن استمرارها قد يجعلها تتحول إلى قوات احتلال. وعليه فإنه على المدى القريب يفضل مجلس التعاون الخليجي استمرار تواجده في الإطار العربي (إعلان دمشق في التسعينات) حتى يستطيع في وقت ما أن يغير من معادلة التوازن المرتكزة على الفاعل الأجنبي - إذا سمح الموقف بذلك -، مع الوضع في الاعتبار احتمالات أن يتحول التهديد الأمريكي نحو إيران الدولة التي تمتلك

أسلحة وقدرات تقليدية حديثة وفوق تقليدية وقريباً قد تمتلك قدرات نووية، وعليه فالهاجس الأمنى بوجود مخاطر من اتجاه إيران فيما لو حاولت الولايات المتحدة الأمريكية ممارسة ضغوط القوة على إيران حيث سيكون رد إيران بالتهديد باستخدام القوة. وحتى الأزمة الكورية فإن مدى صواريخها يصل إلى منطقة الخليج حيث القواعد العسكرية الأمريكية، أما على المدى البعيد فإن منطقة الخليج مع ما جاورها من مناطق استراتيجية يمكن أن تكون مسرحاً للعمليات فى حالة نشوب حرب عالمية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، وفى إطار تحالف دولى جديد لإيقاف صعود الصين لتكون قطباً ثانياً منافساً للقطب الأمريكى الأوحده.

نخرج من ذلك بحقيقة واضحة وثابتة مضمونها أن الاتفاقات العسكرية والأمنية بين دول الخليج والولايات المتحدة وبريطانيا والتي تسمح بوجود قواعد عسكرية لهما فى داخل الخليج كان لها دور هام وتأثير مباشر فى إمكانية الدولتين (الولايات المتحدة وبريطانيا) فى حشد القوات العسكرية اللازمة للإعداد للحرب ضد العراق وإعاشتهم خلال هذه الفترة.

٢- الدور التركى ومدى مصداقيته

من الواضح أن الإدارة الأمريكية كانت تفكر فى أن القوات الأمريكية يمكنها الدخول إلى العراق من الشمال كأحد الاتجاهات الرئيسية للهجوم الأمريكى، وبناء على ذلك فقد طلبت الإدارة الأمريكية من تركيا أن تسمح لقواتها بأن تعمل من هذا الاتجاه، وطلبت الحكومة التركية مهلة للتصديق حتى يمكنها أخذ موافقة البرلمان التركى وتقديم مشروع قرار بنشر ٦٢ ألف جندي أمريكى تعززه ٢٢ طائرة فى الأراضي التركية تمهيداً للحرب ضد العراق، ويجدر الإشارة إلى أن تركيا عضو فى حلف الناتو ولكن هذا الطلب لم يقدم من خلال قيادة الناتو فهو خارج نطاق الناتو، وقد صرح رئيس البرلمان التركى بولنت أزنار رفض البرلمان لهذا المشروع حيث صوت لصالحه ٢٦٤ نائباً

ورفضه ٢٥١ نائبا من بينهم ٦٧ نائبا من حزب العدالة الحاكم مع امتناع ١٩ نائبا عن التصويت، وقد استند رئيس البرلمان التركي في رفضه إلى شكوى تقدم بها حزب الشعب الجمهوري المعارض استند فيه إلى المادة ٩٦ من الدستور التركي التي تنص على أن الموافقة تتم بأغلبية الحاضرين وليس بمقارنة عدد المؤيدين لعدد الرافضين، ووفقا لذلك يكون حساب التصويت كالتالي:

٢٦٤ صوتا مؤيدا مقابل ٢٧٠ معارضا من مجموع الحاضرين ٥٣٤ عضوا وقد مثلت نسبة التصويت ضربة قوية للحكومة وحزب العدالة والتنمية الحاكم، والذي يشهد انقساماً بين صفوفه (حزب العدالة يشغل ٣٦٣ مقعداً من إجمالي ٥٥٠ مقعداً)، وقد قرر رئيس حزب العدالة والتنمية الحاكم عقد اجتماع طارئ للجنة المركزية لبحث موقف الحزب والحكومة إزاء التعاون مع أمريكا في الحرب ضد العراق، وقامت مظاهرات شارك فيها حوالي ٥٠ ألف تركي أمام مقر البرلمان في أنقرة للمطالبة بعدم تأييد مشروع القرار ورفعوا شعارات المعارضة للولايات المتحدة وإسرائيل، وطلبت الإدارة الأمريكية توضيحاً عن هذا الموقف الرافض للمشروع، وأعلنت السفارة الأمريكية في أنقرة أن هذا الموقف لن يؤثر على العلاقات التركية / الأمريكية وسيكون محل احترام من واشنطن، وقد تكون المعالجة لتمرير هذا المشروع بالجوء إلى عرضه على مجلس الأمن القومي التركي الذي له علاقات طيبة مع الإدارة الأمريكية ومع إسرائيل إذا كانت الدلائل تشير أنه قد يرفض عند عرضه للمرة الثانية على انتشار قوات أمريكية بهذا الحجم على أرضه.

تدور في كواليس منطقة الشرق الأوسط وفيما بين بعض دولها وبين الولايات المتحدة مفاوضات ومساومات بشأن تمرير أو تأييد المشاركة في العدوان الأمريكي ضد العراق وهذه المساومات تتعلق بصورة أساسية بالثمن الذي تطلبه بعض دول المنطقة كمقابل لموقفها المؤيد للولايات المتحدة أيما كان مستوى هذا التأييد.

وتعتبر تركيا هي أكثر دول المنطقة وضوحاً وشفافية في هذا الصدد حيث أجرت المساومة مع الولايات المتحدة بشكل علني وامتنعت عن الموافقة على السماح للقوات الأمريكية باستخدام القواعد التركية في العدوان على العراق من أجل رفع سقف الثمن الذي ستدفعه واشنطن لها مقابل ذلك، كما أن الرفض الشعبي التركي الحقيقي للحرب الأمريكية ضد العراق جعل موافقة الحكومة التركية على تأييد هذه الحرب تبدو تجاوزاً للمواقف الشعبية ومخاطرة تستحق أن تقدم للولايات المتحدة للحكومة التركية لتمرير ومرور القوات الأمريكية لما سيترتب عليه من خسارة الكثير من المساعدات كتمن لإقدامها عليها، وبهذا الشكل صرح وزير الاقتصاد التركي بأن الأضرار التي ستلحق بتركيا نتيجة الحرب تبلغ ٢٨ مليار دولار، وأنها تنتظر أن تعوضها الولايات المتحدة عن هذه الأضرار. كما كان مراد مرجان نائب رئيس الحزب الحاكم في تركيا قد أعلن في ديسمبر الماضي أن بلاده نقلت اقتراحاً رسمياً للولايات المتحدة يقضي بحصول تركيا على ١٠% من النفط العراقي بعد احتلال الولايات المتحدة للعراق، كتمن بالطبع للدعم التركي للحملة العدوانية الأمريكية ضد العراق، وبالإضافة إلى المطالب الاقتصادية التركية من الولايات المتحدة فإن هناك مطالب سياسية وأمنية تتعلق بالسماح للقوات التركية بالتوغل إلى عمق ٧٥ كيلو متراً في شمال العراق، وعدم السماح بقيام دولة كردية مستقلة في شمال العراق، وعدم تسليح الأكراد بأسلحة ثقيلة.

وبالمقابل أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية أنها مستعدة لتقديم مساعدات قدرها ٦ مليارات دولار لتركيا، إضافة إلى ضمانات حكومية أمريكية لقروض يمكن لتركيا الحصول عليها بقيمة ٢٠ مليار دولار، مقابل الموافقة التركية على تأييد الحرب الأمريكية ضد العراق والسماح للقوات الأمريكية باستخدام القواعد التركية في هذه الحرب، وهذا الأمر ليس جديداً بالنسبة للعلاقات التركية الأمريكية بشأن قضايا مشابهة، فعندما أيدت تركيا الحملة الأمريكية ضد أفغانستان، وسمحت لهم باستخدام قواعدها، قامت الولايات المتحدة باستخدام

نفوذها لدى صندوق النقد الدولي لحثه على تقديم قرض قيمته ١٦ مليار دولار لتركيا لمساندتها في أزماتها الاقتصادية التي تعاني منها منذ عام ١٩٩٩، والتي بلغت ذروتها في عام ٢٠٠١ كما قدمت الولايات المتحدة وعداً لتركيا بإسقاط ٥ مليارات دولار من ديونها العسكرية، وهو وعد لم يتحقق حتى الآن وهو ما يفسر الإصرار التركي على عدم القبول بمجرد التعهدات هذه المرة وإنما اتفاقات يتم توقيعها على أعلى مستوى لضمان الحصول على المساعدات التي تعد الولايات المتحدة تركيا بالحصول عليها في حالة تأييدها للعدوان الأمريكي على العراق.

ولأن المساومات بشأن مثل هذه القضايا تتضمن التلويح بسيف المعز وذهبه، فإن الولايات المتحدة التي قدمت الوعود بتقديم المساعدات لتركيا في حالة موافقتها على المطالب الأمريكية المرتبطة بالحرب على العراق، هددت في الوقت نفسه بقطع المساعدات الأمريكية عن تركيا إن رفضت السماح للقوات الأمريكية باستخدام قواعدها في الهجوم المزمع ضد العراق، لكن المساعدات الأمريكية لتركيا محدودة إلى حد كبير، وهي تقل عن ٠,٤% من الناتج المحلي الإجمالي للتركي، بما يعني أن توقفها لن يسبب مشكلة جديدة للاقتصاد التركي، كما أن العلاقات الاقتصادية التركية مع الولايات المتحدة قائمة على المصالح المشتركة بين الطرفين، ومن الصعب للولايات المتحدة أن تستخدمها في الضغط على تركيا لأن أي قرار بشأنها سيضر الولايات المتحدة على قدر الضرر الذي ستعرض له تركيا. فالتجارة بين الدولتين قائمة على التوازن تقريباً، حيث بلغت قيمة الصادرات التركية للولايات المتحدة الأمريكية نحو ٣١٢٦ مليون دولار عام ٢٠٠١، في حين بلغت قيمة الواردات التركية من الولايات المتحدة الأمريكية نحو ٣٢٦١ مليون دولار في العام نفسه، بما يعني أن هناك فائضاً تجارياً أمريكياً مع تركيا بلغ ١٣٥ مليون دولار في العام المذكور، وهو ما يجعل تركيا مهمة للولايات المتحدة في هذا الصدد، حيث إن الأخيرة تحقق عجزاً تجارياً هائلاً في معاملاتها مع غالبية بلدان العالم، وأسفر ميزانها التجاري

إجمالي عن عجز بلغ قدره ٤٥٦ مليون دولار في السنة المالية الأخيرة، وتمثل تجارة التركية مع الولايات المتحدة الأمريكية نحو ٨,٩% من إجمالي قيمة تجارة التركية، في حين تمثل تجارتها مع الدول الاتحاد الأوروبي نحو ٤٦,٨% من إجمالي تجارتها الخارجية، وهو ما يوضح أن الولايات المتحدة ليس لديها ما تضغط به على تركيا في مجال التجارة، كذلك فإن الولايات المتحدة تعتبر مورداً محدوداً للسياح إلى تركيا، فمن بين عشرة ملايين سائح تستقبلهم تركيا سنوياً (قبل أحداث ١١ سبتمبر)، لم يتجاوز عدد السياح الأمريكيين نحو ٤٠٠ ألف سائح، بما شكل نحو ٤% من عدد السياح الأجانب الذين زاروا تركيا، وتعد ألمانيا وروسيا وبريطانيا هي الدول الموردة الرئيسية للسياح إلى تركيا، وهي التي يمكن للتدفقات السياحية منها على تركيا أن تؤثر بصورة قوية في أوضاع قطاع السياحة التركي الذي يسهم بما يزيد على ٤% في الناتج المحلي الإجمالي لتركيا.

كذلك فإن الاستثمارات الأمريكية في تركيا محدودة، حيث إن الشركات الأوروبية هي المسؤولة عن ضخ الجانب الأكبر من تدفقات الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة إلى تركيا، هذا فضلاً عن أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتراكمة في تركيا تعتبر محدودة في مجملها بالنسبة لدولة كبيرة مثل تركيا، حيث لم تتجاوز تلك الاستثمارات المتراكمة في نهاية عام ٢٠٠١، نحو ١٢,٦ مليار دولار مقارنة بنحو ٢٦ مليار في السعودية، ونحو ٢١,٤ مليار دولار في مصر، ونحو ١١,٧ مليار دولار في تونس، وكل هذا يعني أن أوراق الضغط الأمريكية على تركيا في مجال الاقتصاد تعد هامشية تقريباً، ولا يبقى سوى العلاقات الأمنية والتسليحية، وهي تمثل مصلحة مشتركة بين الدولتين ولا تصلح لأن تكون مجالاً للضغط من قبل أي دولة منهما على الأخرى، وهذا الواقع يؤكد أن الموقف الذي تتخذه الحكومة التركية من العدوان الأمريكي المحتمل ضد العراق يكون نابعاً من حسابات المصلحة المباشرة للدولة التركية في عقد صفقة تكسب منها الكثير من واشنطن على حساب العراق وشعبه،

بالرغم من المعارضة الشعبية والبرلمانية للسماح بانتشار قوات أمريكية داخل القواعد التركية فقد حدث تصرفان هامان:

- سمحت القيادة العسكرية ببعض القوافل العسكرية المحملة بالمعدات بالنزول في الموانئ التركية والعبور خلال الأراضي التركية إلى الحدود التركية وهذه القيادة التركية العسكرية - من الأعراف المتفق عليها - لها حق للتدخل تحت حماية الأمن القومي التركي.

- وافق البرلمان التركي أخيراً على فتح المجال الجوي التركي للطائرات الأمريكية العسكرية وفي نفس الوقت دفعت القوات التركية ببعض وحداتها داخل الأراضي العراقية بحجة منع تسرب أي أكراد داخل الحدود التركية مع ملاحظة ما يسببه هذا التصرف التركي من إزعاج للقيادة الأمريكية التي لا ترغب في ذلك لعدم إثارة القبائل الكردية التي أعلنت عدم قبولها دخول القوات التركية الأراضي العراقية مهددة بمواجهتها والقتال ضدها خاصة، وكما كانت هناك مخاوف أمريكية من محاولة كل من تركيا أو الأكراد الاستيلاء على مناطق إنتاج البترول شمال العراق خاصة وقد أعلنت كل منهما رغبتها في ذلك ولكن بمطالب وأسباب مختلفة.

كما أن دخول القوات التركية ونشوب قتال بينها وبين الأكراد سيشتغلهم عن القتال بجانب القوات الأمريكية بل ربما ينعكس الحال وليقاتلوا ضد الأمريكيين بسبب سماحهم للأتراك بالدخول بقواتهم الأراضي العراقية خاصة وأنه سيكون هناك شك بأن هذا الدخول نتيجة اتفاق غير معلن مع أمريكا. وكذلك تخشي تركيا من قيام الأكراد بإعلان دولتهم المستقلة الشيء الذي ترفضه تركيا بكل شدة وبالطبع سيكون لدى الأتراك شك في أن هذا سيتم بموافقة من أمريكا نظير مساعدة الأكراد لهم في حربهم بالعراق.

٣ - الدور الإسرائيلي والحرب في العراق

واصلت إسرائيل تحريضها للولايات المتحدة من أجل القيام بعمل عسكري ضد العراق، وبدأ واضحاً أن إسرائيل كانت على نفس مستوى الشعور السلبي تجاه قرار العراق بالسماح للمفتشين الدوليين بالقدوم إلى العراق ومواصلة أعمال التفتيش دون شروط.

ويعود الموقف الإسرائيلي الحالي نحو العراق من منطلق وقوفها ضد أي تحرك عربي للسلام مع إسرائيل والعراق يشكل جبهة الصمود والتصدي التي رفضت مبادرة السادات بزيارة القدس وتصدت لمعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية لعام ١٩٧٩، كما أن العراق قاد عملية عزل مصر عن النظام العربي، والعزل هنا كان "عقاباً" على الصلح والتسوية المنفردة مع إسرائيل.

وارتباطاً بذلك، فقد نظرت إسرائيل باستمرار إلى النظام العراقي على أنه يقع ضمن معسكر الدول العربية التي تنظر إلى الصراع مع إسرائيل باعتباره صراع وجود، ومن ثم فالحل يكون عبر السلاح وليس على مائدة المفاوضات.

واستغلت إسرائيل حالة التمزق التي مر بها العالم العربي فقامت في يونيو ١٩٨١ بتدمير المفاعل النووي العراقي، وأعقبت ذلك غزوها لبنان، إذ أن أجواء الانقسام العربي قد شجعت تل أبيب على القيام بأعمال عسكرية معتمدة على عدم توقعها رد فعل عربي متماسك على غرار ما جرى بعد ١٩٦٧ أو خلال إعداد وإدارة حرب أكتوبر ١٩٧٣.

وبطبيعة الحال فإن إسرائيل شعرت بدرجة أعلى بالتهديد من ناحية الشرق بعد قيام الثورة الخمينية في طهران فموجب هذه الثورة تحولت إيران من حليف إلى عدو أيديولوجي، إذ أن الثورة استولت على مقر السفارة الإسرائيلية في طهران وسلمته لمنظمة التحرير الفلسطينية لتستخدمه كسفارة لدولة فلسطين.

من هنا كانت إسرائيل صاحبة المصلحة الرئيسية في اندلاع الحرب العراقية الإيرانية فالحرب كانت في المحصلة النهائية إنهاك لعدوين لإسرائيل، وإنهاكهما معا يمثل مصلحة إسرائيلية عليا، ولذلك لم يكن مستغرباً أن تلجأ

إسرائيل إلى إمداد إيران بالسلاح عبر وسطاء في مرحلة كانت ترمى من ورائه إلى إطالة أمد الصراع وزيادة معدلات التدمير المتبادل، وهو ما تجسد فيما عرف بفضيحة إيران جيت.

ومرة ثانية جاءت الفرصة لإسرائيل للتخلص من القدرات العسكرية العراقية، وذلك عندما أقدم العراق على غزو الكويت في الثاني من أغسطس ١٩٩٠، فقد كانت إسرائيل صاحبة مصلحة في عدم تسوية الأزمة سلمياً أو في الإطوار العربي، وقد ساعدها النظام العراقي على تحقيق ما تريد عندما رفض التجاوب مع الجهود التي بذلت لتسوية الأزمة سلمياً وإعلان العراق قبيل الهجوم على الكويت بقدرته على حرق نصف إسرائيل في حالة عدوانها على دولة عربية، أيضاً فإن إقدام العراق على الربط بين قضيتي الكويت وفلسطين قد سبب نوعاً من الارتباك للسياسة الأمريكية التي كانت تهدف إلى بناء تحالف دولي لحسم الموقف عسكرياً، يضاف إلى ذلك قيام العراق بعد بدء هجوم قوات التحالف بإطلاق مجموعة من الصواريخ من "طراز سكود" على المدن الإسرائيلية، فرغم أن الأثر التدميري لهذه الصواريخ كان محدوداً للغاية، فإن الأثر النفسي على الجانبين العربي - تحديداً الفلسطيني - والإسرائيلي كان عالياً للغاية، فهي المرة الأولى منذ انتهاء حرب ١٩٤٨ تتعرض مدن إسرائيلية للقصف ويقضى إسرائيليون ساعات طويلة في المخابئ خشية التعرض لهجوم من الخارج.

من هنا بدا واضحاً أنه رغم محدودية التأثيرات الحقيقية للقصف العراقي لإسرائيل، فإن تداعياته السياسية والاجتماعية والنفسية كانت كبيرة للغاية لاسيما وأن إسرائيل منعت من الرد بضغوط أمريكية حتى لا يتسبب الرد في تفكيك التحالف الدولي، وهكذا اضطرت إسرائيل إلى عدم الرد وركزت فقط على جنى أكبر قدر ممكن من المكاسب نظير عدم الاشتراك المباشر في العمل العسكري ضد العراق، وفي نفس الوقت كانت على قناعة تامة بأن القوات الأمريكية سوف تتولى تحقيق أقصى ما يمكن أن تطمح إليه إسرائيل من تدمير القدرات العراقية

ونزع قدرات العراق العسكرية لاسيما فيما يخص أسلحة الدمار الشامل ووسائل حملها.

وجاء الرفض العراقي لمؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط والذي عقد في ٣٠ أكتوبر ١٩٩١، ليضع العراق على قائمة القوى الموصوفة أمريكياً بالعداء لعملية السلام، أيضاً فإن مواصلة رفضه للحل السلمي ممثلاً في رفض اتفاق أوسلو، جعل الولايات المتحدة تتعامل مع العراق باعتباره إحدى أبرز القوى المعارضة لعملية السلام في الشرق الأوسط، وهو الموقع الذي تشترك فيه طهران أيضاً والذي تجلّى بوضوح في ضم الولايات المتحدة العراق وإيران إلى ما أسمته بمحور الشر في العالم، وهو المسمى الذي يجمعهما مع كوريا الشمالية فقط، أي أن واشنطن تقصر محور الشر على ثلاث دول فقط.

وطوال مرحلة التفاوض العربي الإسرائيلي، حرص العراق على تأكيد موقفه المعارض لهذه العملية، وبدأ نوع من الانفتاح على سوريا لاسيما بعد تأزم المفاوضات السورية الإسرائيلية وتجلّى الموقف العراقي من عملية التسوية السياسية التي تتفرد واشنطن برعايتها وهندستها وفي الدعم السياسي والمالي الذي تقدمه بغداد للشعب الفلسطيني على خلفية دعم صموده بعد اندلاع انتفاضة الأقصى في الثامن والعشرين من سبتمبر عام ٢٠٠٠، فقد كان العراق في طليعة الدول العربية التي بادرت بالتبرع لدعم الانتفاضة، بل وبادرت بالتبرع المالي لدعم أسر الشهداء، وهو ما اعتبرته واشنطن وتل أبيب دعماً "لإرهاب".

العمل وفق الأجندتين الأمريكية والإسرائيلية.

مثلت اعتداءات الحادى عشر من سبتمبر فرصة نموذجية للولايات المتحد الأمريكية من أجل تصفية حساباتها مع نظم حكم عربية رأّت أنها لم تكن متعاونة على النحو الذى تطلبه وترضاه، ومنذ الوهلة الأولى لوقوع اعتداءات الحادى عشر من سبتمبر، حرصت إسرائيل على الزج باسم العراق محاولة الربط بين العراق وهذه الاعتداءات بأى طريقة، وفى هذا السياق، حدث نوع من التلاقي الأمريكى الإسرائيلى، فالولايات المتحدة الأمريكية سعت - وعبر التأييد الذى حصلت عليه بعد هذه الاعتداءات - إلى استغلال الموقف للانتقال من الرد على الاعتداءات إلى تنفيذ الأجندة الخاصة بالسياسة الخارجية الأمريكية فى مناطق شتى من العالم، وبخصوص الشرق الأوسط وفى ضوء تحديد أولويات السياسة الخارجية الأمريكية فى مجالى النفط وأمن إسرائيل، حاولت واشنطن استغلال اعتداءات الحادى عشر من سبتمبر من أجل القيام بعمل عسكرى ضخم يقود إلى تغيير النظام فى العراق وتسليم السلطة لنظام جديد موال للغرب وللولايات المتحدة تحديداً، ودفع النظام الجديد إلى الاعتراف بإسرائيل وربما تبادل العلاقات الدبلوماسية معها، وهو أمر يحقق البعدين الرئيسيين للسياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط وهما ضمان تدفق إمدادات النفط بأسعار "معقولة أمريكياً" وضمان أمن إسرائيل.

إسرائيل من جهتها عملت على الاستفادة من المساحة المشتركة مع السياسة الأمريكية، خاصة فيما يهم البعد الثانى المتعلق بأمنها وإقامة علاقات دبلوماسية بينها وبين النظام الجديد فى العراق، لتحقيق هذا الأمر يعنى لإسرائيل تحقيق الشق الأكبر من هدفها الرامى إلى "التطبيع" مع القوة الرئيسية فى العالم العربى دون الارتباط بقضية الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة، وبالتالي فخرج العراق من معادلة الصراع يمثل هدفاً رئيسياً لإسرائيل.

ولكن الأهداف الإسرائيلية من وراء التحريض على ضرب العراق وتغيير نظام لا تتوقف عند هذه الحدود، فإسرائيل لديها مساحة خاصة بها غير متطابقة مع الأجندة الأمريكية بالضرورة، ويمكن أن نلاحظ بصفة عامة بشأن العلاقات الأمريكية الإسرائيلية والشرق الأوسط، أن السياسة الأمريكية أو الأجندة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط تتحدد بالأساس وفق الرؤية الإسرائيلية بشكل عام، انطلاقاً من أخذ المصالح الإسرائيلية بعين الاعتبار بالرغم من أنه في الكثير من الحالات عادة ما تتحمل الولايات المتحدة وزر تحمل أو تبني الرؤية الإسرائيلية، وأيضاً مساوئ وكوارث السياسة الإسرائيلية تجاه المنطقة، ويبدو واضحاً أيضاً أن شقا رئيسياً إن لم يكن الشق الوحيد في حالة العداء العربي العام للولايات المتحدة يأتي بسبب التبنى الأمريكي للرؤية والمواقف الإسرائيلية، بل إن كافة الاتهامات التي توجه للسياسة الأمريكية باتباع معايير مزدوجة تأتي من مقارنة التصريحات والمواقف الأمريكية عامة بتلك التي تعلنها وتتخذها الولايات المتحدة تجاه الصراع العربي الإسرائيلي مؤيدة لإسرائيل على طول الخط.

من هنا فأهداف إسرائيل من وراء ضرب العراق تتجاوز الأهداف الأمريكية وهنا ندخل في سياق الرؤية الإسرائيلية تجاه المنطقة ككل والتي تنطلق بالأساس من الرغبة الإسرائيلية القديمة بتفتيت الكيانات الكبيرة في المنطقة، فإسرائيل عملت في مناسبات عديدة، وتعمل حالياً وفي المستقبل أيضاً على تفتيت الكيانات الكبيرة في الشرق الأوسط وتحديد العالم العربي بهدف ضمان ممارسة دور الهيمنة والسيطرة الإقليمية ودفع المنطقة إلى حالة من عدم الاستقرار والتفتت وهي فكرة محورية في رؤية وتصور آباء الحركة الصهيونية وفكرة قادة الدولة العبرية، ويمكن القول إن أوضاع ما بعد الحادي عشر من سبتمبر باتت تمثل أجواء مناسبة لعمل إسرائيلي ونشاط مكثف لتفتيت العراق، وشرط السودان، والمثالان غير بعيدين عن حالات أخرى تحتل مواقعها في التصور الإسرائيلي.

فى هذا السياق أيضاً نجد ملامح لحملة إسرائيلية تروج لمقولة أن الولايات المتحدة لن تتوقف عند حدود العراق، بل إن العراق سيكون فقط البداية ولا الحملة الأمريكية ستطول مصر والسعودية بعد ذلك ويستندون فى هذا القول إلى أصوات أمريكية سبق لها وتحدثت بوضوح عن احتمال دعم نشاط يهدف إلى فصل الأجزاء الشرقية من المملكة العربية السعودية - المناطق النفطية - وإعلانها جمهورية بحماية أمريكية.

أيضاً هناك تسويق إسرائيلي لما يسمى أفكاراً أمريكية حول تغيير نظم الحكم فى الدول التى تقع فى خانة "محور الشر وتحديد إيران والعراق، ثم الدول غير المتعانة والمعادية لإسرائيل - مثل سوريا - والدول التى كانت موصوفة بالاعتدال وتعتبر فى معسكر الأصدقاء مثل السعودية ومصر والحجة فى ذلك حسب ما تقول مصادر إسرائيلية فى الولايات المتحدة "إليكس فيشمان مراسل صحفية يديعوت أحرونوت فى واشنطن" إن تنظيم القاعدة نما وترعرع على كراهية الغرب بفعل النظم الاجتماعية والثقافية والتعليمية القائمة فى هذه البلدان، وأضاف فيشمان نقلاً عن بروفيسور إسرائيلي قدمه باعتباره خبيراً فى شئون مكافحة الإرهاب، وبعد جولة لهذا الخبير فى الولايات المتحدة ومجموعة من الحوارات فى وزارة الدفاع الأمريكية من الممكن تلخيص موقفهم بعبارة واحدة، إنهم يعتقدون أن العالم العربي هو عالم متخلفين لا يفهمون سوى لغة القوة.

من هذا فضرب العراق بالنسبة لإسرائيل لا يمثل نهاية المطاف، بل بداية لعمل واسع النطاق يضمن استهداف الكيانات الكبيرة فى العالم العربي، ولذلك تعمل إسرائيل على نحو حثيث من أجل عدم تقوية الفرصة، واجتهدت من أجل أن تصل الأزمة الراهنة حول العراق إلى عمل عسكري أمريكي، لذلك أيدت قيادات إسرائيلية عديدة رفضها لفكرة قبول العراق العودة غير المشروطة للمفتشين الدوليين، ورأت أن القضية باتت تتطلب جهداً أمريكياً للقضاء على النظام العراقي وضمان نزع أسلحة التدمير الشامل الموجودة لديه، لذلك بادر بنيامين نتانياهو رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق إلى التأكيد على أهمية

استمرار الولايات المتحدة في خطتها الهادفة إلى ضرب العراق وتغيير النظام لأنه لا شيء آخر يضمن تدمير أسلحة العراق المحظورة.

ومن أجل وضع الولايات المتحدة في أجواء المواجهة، فقد واصلت الحكومة الإسرائيلية استعداداتها الشكلية لمواجهة تداعيات العمل العسكري الأمريكي على العراق، فواصلت عمليات تطعيم المواطنين وتوزيع الأقنعة الواقية.

من هنا يبدو واضحاً أنه في الوقت الذي عملت فيه الولايات المتحدة على استغلال الأزمة للراهنه بين العراق والأمم المتحدة من أجل توجيه ضربة عسكرية للعراق وتغيير النظام السياسي وتولية نظام حليف يتواءم والمصالح الأمريكية في المنطقة ومن بينها أمن إسرائيل، فإن للأخيرة حساباتها، والتي ليست بالضرورة في تناقض مع الحسابات الأمريكية، ولكنها تتعدى هذا الهدف المباشر وتصل إلى رؤية خريطة المنطقة ككل وهي خالية من الكيانات الكبيرة.

وفي هذا السياق تبدو منطقية بعض الأصوات التي حذرت الدول العربية الرئيسية من ترك الولايات المتحدة تعتدى على العراق وتفتح الطريق أمام احتمالات تحويل العراق إلى نظام حليف للغرب وتابع له في تكرار لتجربة حلف بغداد، أو بدء آلية لتفتيت العراق إلى ثلاث دويلات، فالعراق هنا لن يكون نهاية المطاف، بل سيكون مجرد البداية فقط، والدور سيأتي على بلدان أخرى تتعدد بها عوامل الانقسام ومبررات التقسيم ما بين دينية وعرقية ولغوية أو طائفية أو جميع هذا العوامل مجتمعة كما هو الحال في السودان، أيضاً لا ينبغي أن تتصور دولة عربية ما أو كيان كبير أنه سيكون بمأمن عن هذه العملية، فإذا بدأت عملية التقسيم بالعراق، فإن التداعيات التي ستترتب على هذه العملية ستتيح المجال أمام تنفيذ الرؤية الإسرائيلية التي تطول كافة الكيانات الكبيرة في المنطقة.

ويعتبر رئيس الأركان الإسرائيلي موشى يعالون أن الهجوم العسكرى الأمريكى على العراق سيؤدى إلى زلزال إقليمي يخلق أوضاعاً جديدة ويعيد توزيع القوة فى المنطقة، وهو يربط بين مصالح إسرائيل ونتائج هذا الزلزال ربطاً مباشراً فالهجوم الناجح سيكون لمصلحة إسرائيل.. أما الفشل فسيكون له ردود فعل سيئة على إسرائيل.

أصبح لإسرائيل دور جديد فى المخطط الأمريكى وهذا ما دعا إلى تنظيم التعاون العسكرى بين الولايات المتحدة وإسرائيل، وكانت البداية تخزين كميات ضخمة من السلاح الأمريكى فى مخازن بإسرائيل على متن سفن أفرغت حمولاتها فى ميناء أشدود وذلك منذ فترة قصيرة، وبناء على التنسيق الذى تم فقد اتفق على أن تحصل إسرائيل على إنذار مبكر بالحرب قبل بدء العمليات بـ ٧٢ ساعة على أن يكون ذلك باتصال مباشر من بوش إلى شارون ثم يظل الاتصال قائماً على مستوى وزراء الدفاع، وستخصص الولايات المتحدة الأمريكية عدة أقمار صناعية لخدمة إسرائيل، حتى يمكن اكتشاف إطلاق الصواريخ العراقية، ليصل زمن الإنذار المبكر إلى ٧ دقائق من لحظة الانطلاق.. ومع لحظة الهجوم الأولى سيكون هناك خط تليفون ساخن مفتوح بين مكتب شارون والبيت الأبيض، كما سيتم فتح جسر جوى ينقل إلى إسرائيل معدات عسكرية إضافية، تستخدم احتياطياً لاستمرار الهجوم، مع تخزين قطع غيار للمعدات الأمريكية فى قواعد إسرائيلية، ويمكن نقلها إلى البحرين والكويت إذا دعت الضرورة لذلك. أما فى حالة أن تقرر إسرائيل التدخل فعليا عليها أن تخطر الولايات المتحدة الأمريكية أولاً.

وقد شمل التنفيذ الفعلى لهذا التعاون الأمريكى - الإسرائيلي وصول قوات أمريكية من هذه الوحدات ربما طعمت بجنود إسرائيليين دخلت فعلاً إلى الأراضي العراقية فى إطار عمليات استطلاع مخابراتى بما يدل على أن هناك دوراً ميدانياً لاستخدام القوات الإسرائيلية يأتى فى حينه، على أن يكون نطاق العمل يتركز غرباً، وقدر الإسرائيليون أن الضربة الأولى ستكون بالصواريخ

والطائرات التي تأتي من قاعدة ديجو جارسيا ومن حاملات الطائرات بما يؤمن فتح قاعدة جوية وبرية في المنطقة الغربية في العراق مع إحكام السيطرة على هذه المنطقة لتكون محوراً للهجوم، وهي خطة قديمة معدلة يقوم بها الجيش الإسرائيلي لرد تهديد للجيش العراقي، وهذه المنطقة موقعة على الخرائط الهجومية الإسرائيلية تحت اسم (هـ ٣ ٣ H٣).

مع كل ما سبق فإن التدخل العسكري الإسرائيلي المباشر في حرب العراق كان شيئاً مستبعداً لأسباب رئيسية هامة.

أ- أن التدخل الإسرائيلي يخلق حرجاً كبيراً للولايات المتحدة حيث سينظر لها كدولة معادية للعرب جميعاً حيث اشتراك إسرائيل العدو الرئيسي بل الوحيد لهم يشكك في تلك النوايا والأهداف التي أعلنتها كأسباب للحرب ضد العراق.

ب- أن هذا التدخل العسكري الإسرائيلي يثير حفيظة الدول العربية جميعاً وخاصة الدول الخليجية حيث يظهرها في جانب واحد مع إسرائيل ضد دولة عربية.

ج- سيقوى من الموقف العراقي حيث سيكسب تعاطفاً كبيراً من القوى العربية ويقوى من موقف الدول الأخرى المعارضة لهذه الحرب.

* ولكن هل لا شيء يحتم تدخل إسرائيل في هذه الحرب؟ والإجابة على هذا التساؤل تنحصر في سبب واحد وهو أن دولة العراق تقوم بتوجيه ضربات صاروخية برؤوس تقليدية على المدن الإسرائيلية ولو أنها ستكون ضربة محدودة جداً فإذا لم يحدث منها أي خسائر بشرية ربما تتغاضى إسرائيل عنها تحت ضغط أمريكي أو عدم إثارة أي مشاكل بالنسبة لأهداف هذه الحرب أما إذا كانت هذه الصواريخ برؤوس كيميائية أو جرثومية فسترد إسرائيل بضربات جوية أو صاروخية ولكن من المستبعد استخدام قوات برية وسيتم ذلك بتنسيق أو بموافقة من الولايات المتحدة.

ولا يخفى على الكثيرين أن إسرائيل بها مخازن للعناد الأمريكي وقواعد لاستقبال قوات أمريكية الشئ الذي يساعد الولايات المتحدة في تعبئة القوات اللازمة لحماية مصالحها وفرض هيمنتها على منطقة الشرق الأوسط مع عرضها بالاشتراك الفعلى بقواتها المسلحة فى أي عمليات أمريكية ولو أنها متأكدة من عدم موافقة أمريكا على ذلك لأنه ضد تأمين مصالحها فى المنطقة وعموماً فإسرائيل تعتبر من أكثر الدول تأثيراً على مخططات سياسات الولايات المتحدة فى المنطقة بما يخدم مصالحها ومستقبلها. كما أن إسرائيل تعتبر الدولة الوحيدة الفائزة من قيام حرب ضد العراق. ولهذا اعتبرت الحصان الأسود الذى سيحصد جميع الأرباح.

رابعاً: الإعلام والحرب النفسية وهوس الحرب

أعدت واشنطن حملة إعلامية مكثفة للتأثير السيكولوجى على القيادة والشعب العراقى وقواته المسلحة بهدف إشاعة الخوف والفرع مما يترتب عليه ضعف الإرادة العراقية لمقاومة الغزو الأمريكى، ويعزز الحملة الإعلامية قيام الطيران الأمريكى والبريطانى بضرب أهداف لمواقع رادارات ونيران الدفاع الجوى العراقى ليس فقط بهدف تدمير نظام الدفاع الجوى العراقى ولكنه حتى يكسب الحملة الإعلامية والنفسية مناخاً ملائماً لمضاعفة التأثير السيكولوجى على العراق، وتتخذ الحملة الإعلامية والنفسية أبعاداً سياسية وعسكرية، وسنكشف أهم جوانب هذه الحملة.

على المستوى السياسى:

تصريحات ولقاءات صحفية بلهجة التهديد والوعيد وإعلان أن من أهداف الحملة العسكرية على العراق تغيير النظام العراقى حتى يأتى نظام جديد يدين بالولاء إلى الولايات المتحدة الأمريكية وينفذ خطة لنشر الديمقراطية، ثم يركز على خطورة امتلاك العراق أسلحة تدمير شامل مع التأكيد على امتلاكها لهذه الأسلحة ولو أن المفتشين الدوليين لم يعثروا على مخابئها، وتارة تعلن الإدارة

الأمريكية أن أى محاولة من القيادة العراقية لاستخدام الأسلحة الكيماوية والبيولوجية سيكون الرد الأمريكى عليها نووياً، وتشارك إسرائيل فى الحملة النفسية وتهدد أن أى محاولة عراقية لاستخدام الصواريخ ذات الرؤوس الكيماوية والبيولوجية لضرب أهداف فى إسرائيل سيكون الرد باستخدام أسلحة نووية ونيوترونية.

وفى إطار استعراض القوة السياسية تصدر تصريحات عن مسئولين أمريكيين بأن القوات الخاصة الأمريكية ستستولى على الآبار البترول العراقية وتؤمنها، وأن القواعد العسكرية الخليجية الرابطة عليها قوات أمريكية ستستخدم حتى ولو كان ذلك متعارضاً مع رغبة الدول الخليجية. بمعنى أنها أرض أمريكية طبقاً للاتفاقات المبرمة.

وتتابعت التصريحات السياسية الأمريكية للضغط النفسى وللردع فى التأكيد على أن الولايات المتحدة ستشن حرباً ضد العراق إما فى إطار تحالف دولى أو بدون موافقة الأمم المتحدة ويكفيها تصديق الكونجرس الأمريكى، وأجرت الدبلوماسية الأمريكية اتصالاتها مع تركيا وإسرائيل للاتفاق على شكل التعاون بينهما وبين الإدارة الأمريكية وادعت أن القوات الأمريكية ستتنتشر داخل قواعد تركية لتهاجم العراق من الشمال وأجرت اتصالاتها مع الحكومة التركية وقدمت طلبها لتخصيص قواعد عسكرية وتوالت التصريحات السياسية عن مواعيد محتملة لبدء الحرب، وكثفت الإدارة الأمريكية نشاطها داخل الأمم المتحدة لإصدار قرارات دولية تؤيد الحرب الأمريكية ضد العراق، وشن ضغوط على الدول دائمة العضوية التى تعارض الحرب، وحاولت أن تحصل على تأييد دولى كتأييد دول الناتو ودول أخرى مع احتواء المعارضة التى قامت بها كل من فرنسا وألمانيا والصين وروسيا وبلجيكا، ووجه وزير الخارجية الأمريكية اتهامات للعراق بأنه لا ينفذ القرار ١٤٤١، كما ظل يمارس ضغوطاً على الحكومة العراقية باتصاله بالأكراد فى الشمال والشيعية فى الجنوب، وتوالت تصريحات المسئولين الأمريكيين لتقلل من أهمية قبول العراق تحليق طائرة

التجسس الأمريكية وتقلل من تأثير انصياع العراق لقرار المفتشين بتدمير الصواريخ "صمود"، ويدلى وزير الخارجية الأمريكية بتصريحات في الأمم المتحدة تدين الانتهاكات العراقية، في إطار الحملة النفسية تعلن الإدارة الأمريكية أنها لازالت تعتزم حل القضية الفلسطينية ولكنها تترك إسرائيل ترتكب أعمالاً إرهابية ضد الشعب الفلسطيني، وتعلن الولايات المتحدة الأمريكية عن اعتقال شخصيات من القاعدة واستجوابهم وتحاول اتهام العراق بصلته بالقاعدة، وهدفت الحملة النفسية والإعلامية إلى نشر القلق والخوف والترقب، كما سمحت القيادة السياسية والعسكرية الأمريكية بتسريب معلومات عن أسلحة جديدة وخصائصها المدمرة وعن مواعيد محتملة لبدء الحرب وعن حجم القوات الأمريكية وانتشارها في القواعد العسكرية الخليجية. وفي إطار الحرب النفسية أعلنت الإدارة الأمريكية بأنها قادرة على دخول حربين في وقت واحد (مع العراق والأخرى مع كوريا الشمالية)، واستمرت الإدارة الأمريكية تعلن تصميمها على شن حرب ضد العراق وأن القوات المشاركة قد اكتمل انتشارها في القواعد العسكرية وسمحت بنشر الصور التي تدل على أن القوات الأمريكية أصبحت مستعدة للحرب وعن إجراء التدريبات على حدود العراق وتهتم الإدارة الأمريكية بنشر تحركات حاملات الطائرات، كما ظلت تعلن أنها دفعت بقوات خاصة ومنها عناصر من قوات الدلتا لتلاحق الرئيس صدام حسين في مخابئه لاعتقاله أو قتله، واستمرت الحملة النفسية في بعدها السياسي، فقد أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية أنها تعطي مهلة أخيرة للعراق آخرها يوم ١٧ مارس ٢٠٠٣. وقد رفض الرئيس بوش استلام رسالة صدام إليه والذي قدمها إليه وزير خارجية قطر.

على المستوى العسكري:

أعلنت المصادر الأمريكية عن تحركات للقوات الأمريكية البرية والجوية والبحرية وتعلن عن حجم هذه القوات ومناطق تركزها مقرونة بالصور التي تفسر التحركات الجارية، وتعلن عن استكمال خطة الانتشار للقوات الأمريكية

والبريطانية والإسترالية، كما تشير إلى استخدام أسلحة جديدة لأول مرة لها قدرات تدميرية عالية وتصل إلى أهدافها بكل دقة، وقد صرحت المصادر الإعلامية الأمريكية أن واشنطن قدرت شن عدوانها على العراق في النصف الثاني من مارس، وأن ١٠٠٠ قنبلة إلكترونية سيتم إلقاؤها على العراق في اليوم الأول للحرب بجانب الآلاف من الصواريخ الموجهة، وأن الفرقة الرابعة المدرعة الأمريكية تستعد للانقضاض على قوات الحرس الجمهوري العراقي، وفي إطار إثارة الرأي العام أصدرت تصريحات من مخاوف أمريكية من تعرض قواتها لهجمات بجراثيم الإنتراكس والجدرى كما أشارت إلى أن البنتاجون قلق من القوات الرأسائية الخاصة التي تخضع لقيادة "قصي" وفي إطار الحرب النفسية أعلنت المصادر الأمريكية عن الأعداد المحتملة للعراقيين الذين سينزحون خارج العراق كما تعلن عن حجم الخسائر المتوقعة مقرونة بأن مدة الحرب لا تتجاوز عدة أيام أو أسابيع معدودة، وعبر شاشات التلفزيون تم تصوير تحرك القوات الأمريكية والتدريبات التي تجري، وعلى لسان المخابرات الأمريكية توقعات بدء العمل العسكري ضد العراق خلال ١٠ أيام، وفي إطار الحملة النفسية أعلنت على صفحات الجرائد بأن الحشد العسكري الأمريكي في الخليج وشرق المتوسط يتجاوز ٢٢٥ ألف جندي، ١١١ ألف جندي في الكويت و ١٠٠ سفينة حربية تجوب المياه في مسرح العمليات، وفي إطار الاستمرار للحملة النفسية صدرت تصريحات عن تقرير المعهد البريطاني تحدد ثلاثة سيناريوهات للأزمة العراقية وتعلن أن إسقاط صدام حسين يزيد من النفوذ الأمريكي في المنطقة ولكنه لا يضمن مزيداً من الاستقرار للعراق، وتحذيرات من تأثيرات عميقة سلبية وتدهور اقتصادي وتصاعد التطرف ونزوح لاجئين، ويشير البعض إلى أن أخذ طلب الحكومة التركية موافقة البرلمان التركي على حشد قوات أمريكية على أراضيها ما هي إلا حركة مسرحية للتمويه عن الحشود العسكرية التي تنتشر فعلاً في تركيا. وقد حسمت الإدارة الأمريكية موقفها ونجحت في فتح المجال الجوي التركي لطائراتها والحدود لبعض القوافل.

وفى إطار الحملة النفسية فإن تكاليف الحرب تتأرجح ما بين ٩٥ مليار دولار و ١٠٠ مليار دولار وأن العراق سيدفع ثمن احتلاله وإعادة إعمارته، كما أن هناك توقعات إلى حدوث خسائر بالغة داخل العراق، وسيكون هناك نزوح لعراقيين هرباً من هول وأخطار الحرب المدمرة، وكذلك إعلان باول أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تحتاج إلى موافقة الآخرين لحماية أمنها وشن الحرب ضد العراق، وقد أعلن أن القوات الأمريكية تتدفق على تركيا دون انتظار تصديق البرلمان

دور الحرب النفسية والإعلامية في الصراع:

تمثل الحرب النفسية والإعلامية أحد العناصر الرئيسية في الحشد العسكري وأحد عناصر النجاح في الحرب.. من هذا المنطلق شنت حملة الحرب النفسية والإعلامية التي خططتها الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق، ويمكن القول إن الحملة النفسية هذه لم تبدأ مع التخطيط للغزو المنتظر إنما كانت مستمرة منذ الحشد العسكري لقوات التحالف لحرب الخليج الثانية (تحرير دولة الكويت) فاستمرار القصف الجوي شبه اليومي والصاروخي كل فترة وأخرى واستمرار الحصار السياسي والاقتصادي والعسكري ضد العراق وكثفت الحملة مع بدء أحداث الأزمة الحالية من نشر المعلومات عن القوات والقواعد على الحدود العراقية وفي أغلب دول الجوار لها من الكويت وقطر وتركيا وعناصر في كل من الأردن والسعودية وغيرها شكلت ضغطاً نفسياً وإعلامياً على العراق.

وقد كان للعديد من التنازلات التي قدمتها العراق خلال الفترة القليلة قبل نشوب الحرب مثل تفتيش القصور الرئاسية، تحليق طائرات التجسس ٢-١١ فوق الأراضي العراقية، إلى استجواب العلماء والكشف الفعلي عن آثار أسلحة التدمير الشامل وملفاتها لمفتشى الأمم المتحدة كل هذا ما كان يمكن أن يتم لولا الحشد العسكري الضخم في المنطقة والحملة النفسية والإعلامية الشديدة التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية على العراق كما أنها من جانب آخر أثرت

على الروح المعنوية لأفراد الشعب العراقي وهو يرى مصالح وجامعات ومباني خاصة تنتهك حرمتها ولم يستثن من ذلك قصور الرئاسة.

إن العلوم الاستراتيجية والعسكرية الحديثة لا تعترف بما يسمى بنقطة اللاعودة.. ولكنها تعترف فقط بمبدأ كيف يمكن تحقيق المهمة بأقل تكلفة.. وتصل أي قوات في العالم إلى قمة النصر إذا استطاعت أن تتحرك بسرعة وتحشد قواتها في الوقت والمكان المناسبين وتحقق تهديدا جديا وصارما يؤدي في النهاية إلى فرض إرادتها على الخصم.. فتحقق بذلك كافة الأهداف السياسية والعسكرية المرجوة دون أن تطلق طلقة واحدة.. والعبرة هنا بتحقيق الأهداف وليس الدخول في عمليات عسكرية دون الحاجة وتحمل تكاليف باهظة وتداعيات خطيرة.. فالحالة العراقية لم تكن بسيطة كما روجت لها وسائل الإعلام الأمريكية سيناريوهات الاستسلام، إن الأمر أكثر من ذلك بكثير.. فقد كانت الأمور قبل الحرب واضحة الآن، تعاون العراق مع المفتشين لا مشاكل فيه. والمسألة أصبحت فقط مسألة وقت لا أكثر ولا أقل ولا أحد يتوقع أية مشاكل بعد التعاون الواضح الذي نراه من جانب النظام العراقي في تعامله مع قرار الأمم المتحدة (١٤٤١).. الشيء الذي صعب من مهمة الإعلام والحرب النفسية إلا أننا نجد تصعيدا مفاجئا في التصريحات، كل فترة يصدر من الإدارة الأمريكية وبشكل متقارب تعلن فيه نفاذ الصبر.. وأن الوقت يمر سريعا وهكذا.

بالتحليل المبسط لتلك التصريحات نجد أنها جزء من خطة الحرب النفسية التي شكلت نفسها في كل فترة زمنية بما يشبه ضربات (موج البحر.. فبتكرار تلك الضربات وبشكل منتظم تنفع النظام العراقي لحالة من اليأس والاستسلام المؤدي للانهييار من الداخل وهذا بدوره سوف يهيئ فرصا لأعمال عسكرية استعراضية تتدرج تصاعديا بهدف معونة العناصر الداخلية لإسقاط النظام من الداخل وهذا هو الهدف الأمثل للإدارة الأمريكية.

ولتحقيق هذا الهدف قامت الإدارة الأمريكية بتسخين الموقف باستمرار مع التهديد الدائم بالقوة العسكرية التي أصبحت متواجدة في المنطقة.. كل ذلك من

أجل إسقاط نظام صدام العراقي دون مشاكل وبأقل خسائر، بحيث إذا لم يسقط النظام يمكن للآلة العسكرية أن تتحرك بحسابات تتصاعد مع الوقت.. ضمن عدة مراحل تبدأ بالضربة العسكرية وتنفيذ المخطط الأمريكي.

كما أن الولايات المتحدة منذ عملية عاصفة الصحراء عام ١٩٩١ وحتى الآن مارست ضد العراق حرباً استنزافية أمريكية، بريطانية بمعدلات بسيطة، ولكنها مؤثرة، وفي ظل هذا الضرب الاستنزافي، وجدت الولايات المتحدة أن العراق بدأ في إعادة بناء بعض قواعده التي تم تدميرها، وطور راداراته، واستطاع أن ينصب منصات للصواريخ في محاولة منه لإعادة تنظيم صفوفه ودفاعاته مرة أخرى، وعلى الفور نفذت ضده عملية ثعلب الصحراء في عام ١٩٩٨ وهذه العملية كانت قصيرة ولكنها قوية ومركزة، واستطاعت من خلالها تدمير ما أعاده صدام وشل قدرته على تنفيذ أي تطوير مرة أخرى.

كذلك بدأت الولايات المتحدة المرحلة الأولى وهي التي تسبق استخدام القوة العسكرية وتسمى بمرحلة (الردع الجسيم) وتتضمن إعلان الهدف وهو القضاء على جميع القدرات العسكرية العراقية ثم استعراض كافة الإمكانيات والقدرات العسكرية المتطورة محاطة بحملة نفسية كبيرة، تشمل جميع دول العالم وليس العراق وحده، لتؤكد من خلالها على تحقيق الهدف بالقوة، وعلى الطرف الآخر أن يرضخ لجميع مطالب الولايات المتحدة، دون أي شروط، وفي أثناء ذلك تستدخل دول العالم للضغط على الطرف الآخر للرضوخ حتى لا يتم شن حملة عسكرية قوية ضده، وهذه الحملة النفسية تخلق حالة من عدم المعارضة، واستخدمت في هذه المرحلة جميع الإمكانيات من عمليات تحرك للقوات، وعمليات الفتح الاستراتيجي لها، وإنشاء قواعد عسكرية في منطقة الخليج، وإقامة أضخم مناورات عسكرية في الخليج في قطر والكويت في نفس الوقت مع تدفق القوات والأسلحة والمعدات المتطورة والمقذوفات، والتي لم تستخدم في أي حرب من قبل.

وفي مثل هذه المرحلة عامل الوقت عنصر مهم فهي عملية تصاعدية، ويصل بالطرف الآخر (العراق)، إلى حافة الهاوية، فإذا رضح فقد تحقق الهدف ونجحت المرحلة الأولى، وإن لم يستجب، واستنفذت جميع التهديدات حياله تستخدم القوة التي تم إعدادها من خلال ضربة حاسمة وفي أقل وقت ممكن.

أما المرحلة الثانية من الاستراتيجية العسكرية الأمريكية، فكانت تنفيذ الضربات العسكرية المكثفة، من خلال سيناريوهات وضعت للتنفيذ ويتم اختيار الأنسب في الوقت المناسب للتنفيذ ومنها سيناريو صربيا أو ميلوسيفيتش، ويتم خلال هذا السيناريو توجيه ضربة جوية صاروخية مكثفة، ومستمرة لفترة زمنية، تستهدف كل القصور والمنشآت الرئيسية والمعسكرات الحربية، وأماكن تجميع القوات ومراكز الاتصالات، والمنشآت الحيوية التي لها علاقة بالنشاط العسكري أو خدمته، منها الطرق والكباري والبنية التحتية للعراق.

وتهدف هذه الضربة مع استمرارها إلى فقد النظام الحاكم السيطرة على البلاد، ويحدث خلل داخلي وانتفاضات في شمال العراق حيث الأكراد وفي الجنوب أماكن تجمع الشيعة، وحتى تصل إلى الأماكن التي يسيطر عليها صدام حسين داخل العراق، مما يؤدي إلى إسقاط النظام من الداخل، وظهور عناصر تسيطر على الحكم.

ويصاحب هذه العملية العسكرية، حرب نفسية واسعة النطاق، تستخدم فيها كافة الوسائل لتحفيز الشعب العراقي والعناصر العسكرية لقلب نظام الحكم، وذلك عن طريق طرح مشروعات عديدة للتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية، والمساندة المستقبلية، وتشارك في هذه الحرب النفسية عناصر مخابراتية في الداخل تم تجنيدها وهي مدربة على أعلى مستوى بالإضافة إلى وسائل الإعلام المختلفة.

وهكذا تستمر الحملة النفسية الأمريكية سواء منذ بداية التلميح باستخدام القوة العسكرية وحتى خلال مراحل التنفيذ مع الاستخدام للوسائل المناسبة لتحقيق الحملة العسكرية النفسية على العراق وشعب العراق.

كما أن الحملة العسكرية النفسية الأمريكية وجهت إلى كل من عناصر القوات المسلحة والمدنيين في العراق فالحملة الموجهة للعسكريين كانت تهدف إلى إثنائهم عن القتال والدفاع عن النظام ودعوتهم للعودة سالمين أو الاستسلام حتى لا يتعرضوا للقتل، والحملة ضد المدنيين كانت بهدف انقلابهم على نظام الحكم ودفعهم للترحيب والتعاون مع القوات العسكرية المهاجمة التي ادعت أنها قادمة لتخليصهم من النظام الحاكم ومنحهم الحرية والسلام. وفي نفس الوقت تحذير العسكريين من الاشتراك في استخدام أسلحة الدمار الشامل وأنهم سيحاكمون كمجرمي حرب وحثهم على رفض أي أوامر لقيادتهم بذلك.

ومن أمثلة الآليات المستخدمة في الحرب النفسية:

١- التهديد والوعيد:

ومن أمثلته في إطار الحملة النفسية أكد وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد في ٢١ ديسمبر ٢٠٠٢ أن الولايات المتحدة الأمريكية تستطيع أن تخوض في آن واحد الحرب على ثلاث جبهات في إشارة إلى الحملة الأمريكية على الإرهاب وحربا في العراق ونزاعا محتملا مع كوريا الشمالية وعن محاكمة المخالفين كمجرمي حرب.

٢- التضليل والتشويش:

أ. مثل المنشورات التي ألقتها الطائرات والصواريخ للإعلان عن راديو المعلومات الذي كان يبث اللوم والنقد للنظام العراقي الحاكم.

ب. الاتهامات الموجهة من وزير الخارجية الأمريكي كولن باول في خطابه أمام مجلس الأمن في الخامس من فبراير ٢٠٠٣ والتي قدم فيها صورا وتسجيلات تؤكد امتلاك العراق لأسلحة التدمير الشامل.

٣- استمالة القوات المسلحة العراقية:

ومن هنا المنشورات التي أُلقيت على القوات المسلحة تنادي الجنود بعدم التعاون مع النظام والتفكير في العودة سالمين إلى أهلهم وأسرهم، ففي التاسع والعشرين من أكتوبر ٢٠٠٢ أعلن البنتاجون أن طائرات تابعة للتحالف الأمريكي البريطاني أسقطت طنين من المنشورات فوق جنود العراق تحذر القوات العراقية من استخدام بطارياتها المضادة للطيران وتحمل العبارة الآتية:

"قبل أن تطلقوا النار على قوات التحالف فكروا في العواقب وعلى الجانب الآخر تبدو صورة لعائلة عراقية في وضع الحداد" مع عبارة "فكروا بعائلاتكم.. افعلوا ما يلزم للبقاء أحياء".

الحرب الإعلامية الأمريكية:

وفي تحول شامل في القطاعات العسكرية الأمريكية منذ منتصف يوليو ٢٠٠٢، قام وزير الدفاع دونالد رامسفيلد وكبار مساعديه بمراجعة المهام العسكرية وتأسيس دوائر جديدة لكي تصبح "حرب الإعلام" عنصرا مركزيا في أي حرب تخوضها الولايات المتحدة، ويتوقع البعض أن يبلغ هذا الجانب نفس درجة الأهمية التي تتمتع بها القنابل وقذائف المدفعية.

حرب المعلومات لها عنصران أثناء زمن الحرب حيث وسائل الاتصالات، وتوصيل المعلومات طرف فعال في الحرب النفسية.

ويعتبر العنصر الأول عسكريا بحثا، إذ يتضمن هجمات على اتصالات الرادار وأنظمة المعلومات الأخرى التي يعتمد عليها الخصم في تسيير قدراته

على القتال ويشمل هذا الصنف الحرب النفسية التقليدية مثل إسقاط منشورات أو بث إعلام دعائي بين وحدات الخصم.

أما العنصر الثاني فهو غير مباشر، ويتمثل في نشر معلومات عامة يحتاج إليها الشعب الأمريكي كي يعرف ما يجري خلال الحرب، كي يحدد على ضوءها موقفه، ومن المفترض أن تكون هذه المعلومات صحيحة.

ومع تبني هذه السياسة الجديدة، تزايد مساحة الحدود الفاصلة بين المعلومات الحقيقية والأخبار من جانب، والعلاقات العامة والدعاية والحرب النفسية من جانب آخر، إذ تستهدف السياسة المتبعة بينهما الخصم ظاهرياً، فإن ضحاياها سيكونون في الغالب هم الناخبون الأمريكيون.

وجربت أولى خطوات رامسفيلد في هذا الميدان الخطير العام ٢٠٠٢ الماضي حينما تم تشكيل "مكتب التأثير الاستراتيجي" التابع لوزارة الدفاع (البنتاجون) وكانت إحدى مهام هذا المكتب المعلنة بث المعلومات الخاطئة والدعاية المضللة في الإعلام الخارجي والأجنبي لمساعدة الولايات المتحدة في حربها ضد الإرهاب.

والهدف المعلن لهذا الإعلام الأجنبي، خصوصاً في منطقتي الشرق الأوسط وآسيا، مثلاً أكد المنتقدون، أنه في عصر الاتصالات الفورية بين كل أصقاع الكرة الأرضية تتمكن واشنطن من القيام بنشاطات الدعاية خارج الولايات المتحدة بدون أن يتم بث نفس الدعاية داخلياً

ولمواجهة الاحتجاج الشعبي المتصاعد تجاه هذه السياسة أعلن رامسفيلد أن ذلك لم يكن إلا نتيجة لسوء الفهم فالبنتاجون لم يكذب أبداً على الأمريكيين، كذلك تم إغلاق "مكتب التأثير الاستراتيجي" لكن هاجس السيطرة على الإعلام الشعبي وتكييفه لأهداف الحكومة لم يتم تلاشه.

فخلال العام ٢٠٠٢ شكل رامسفيلد موقعا وظيفيا جديدا هو السكرتير الثاني المساعد ل"الخطط الخاصة" واعتبرت العبارة صيغة أنيقة خفية لعمليات التضليل

وسيكون المسئول على سياسة الخطط الخاصة في قمة بناء إداري يتم إنشاؤه باسم "حرب المعلومات".

وللوصول إلى ذلك تسلمت "القيادة الاستراتيجية الأمريكية" في الأول من أكتوبر ٢٠٠٢ الماضي وبشكل لم يثر ضجة جميع المسئوليات المتعلقة بالهجمات المعلوماتية على الصعيد العالمي، ولم تكن هذه الوكالة حتى ذلك التاريخ تركز على أي شيء عدا الأسلحة النووية، كذلك تم تحويل مهام القوة الجوية الثامنة التي كانت مكلفة بقيادة القصف الجوي والتي نفذت الحرب الجوية ضد ألمانيا خلال الحرب العالمية الثانية، إلى أطراف أخرى كي تركز بشكل خاص على الهجمات المعلوماتية التي تنفذ على الصعيد الدولي.

وفي الوقت نفسه، عززت القوة البحرية الأمريكية جهودها ضمن إطار قيادي جديد يسمى "القيادة الحربية لشبكة القوة الجوية" بينما أصبحت خطط القدرات الاستراتيجية المشتركة التي أعدتها هيئة الأركان العسكرية العامة تتضمن معلومات لها نفس الأهمية في الميادين الدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية.

وتعتبر خطة القدرات الاستراتيجية الموجه الرئيسي للحرب بالنسبة للقيادة العسكرية الأمريكية، فهي تنشئ ما يسمى بـ "الخيارات الرادعة والمرنة للمعلومات" بما يتعلق بالحروب على المستوى العالمي، مثل الحرب على الإرهاب، والخطط المنفصلة التي تهئ لمسارح حرب من جانب واحد مثل الحرب المحتملة على العراق.

ويمكن القول إن الوثائق الجديدة والتغيرات التنظيمية الكبيرة التي وقعت وراءها ركزت بالدرجة الأولى على مهام مثل التشويش الإلكتروني وتضليل أنظمة رادار الخصم وعرقلة شبكات القيادة والسيطرة لديه، وفعاليات من هذا النوع دفع إلى الأمام تلك الجهود التي ظلت جزءاً من تكتيكات الولايات المتحدة العسكرية لعقود كثيرة.

لكن تلخيصا لخطة القدرات الاستراتيجية ولمجموعة كبيرة من وثائق البنتاجون كشفت أن الأسلوب الجديد اشتمل كذلك على عناصر أخرى، مثل إدارة المعلومات الموجهة للجمهور، والجهود الهادفة للسيطرة على مصادر الوسط الإخباري، والتلاعب بالرأي العام، ملخص الخطة على سبيل المثال يتحدث عن "التضليل الاستراتيجي" وعن "عمليات التأثير" كأدوات أولية في حروب المستقبل.

وحسب توجيه آخر صدر من البنتاجون حول سياسة "حرب المعلومات" سيكون على القادة العسكريين أن يستعملوا "العمليات المعلوماتية" لرفع معرفة الجمهور، وكسب تأييد أكبر للسياسات الائتلافية والقومية وأهدافها لمواجهة الدعاية المضادة ومواجهة المعلومات الخاطئة التي تتسرب إلى وسائل الإعلام.

ووضعت كل من قيادتي القوة الجوية والقوة البحرية عنصر التضليل كواحد من خمس مهام تدخل ضمن حرب المعلومات، جنبا إلى جنب مع الهجوم الإلكتروني والحماية الإلكترونية والهجمات النفسية والقضايا التي تخص الرأي العام، ولكي يتم القيام بعمل جيد في ميدان التضليل، أصدرت هيئة الأركان العامة "سياسة مشتركة للتضليل العسكري" توجه الدوائر كلا على حدة كي تعمل بأداء مهامها أثناء السلم والحرب معا، وأمرت هذه الدوائر بشكل خاص القوة الجوية الأمريكية بتطوير نظرية وتقنيات أفضل لإدخال عمليات التضليل كجزء من أي خطط حربية.

ومن جانبها، بدأت القوة الجوية كرد فعل على تلك الأوامر بتعريف التضليل العسكري بأنه فعل يقوم "بتوجيه الخصوم توجيهها خاطئا مما يجعلهم يتصرفون حسب أهداف الولايات المتحدة".

وليس هناك شئ خاطئ في السعي لتمثيل وجهة النظر الأمريكية بشكل عادل في الإعلام، داخل وخارج الولايات المتحدة، لكن القيام بذلك بشكل صحيح يتطلب انفتاحا أكثر وتخليا أكثر عن السرية غير الضرورية، إلا أن المشكلة

كمن في رؤية رامسفيلد لحرب المعلومات، إذ أنها تدفع إلى ما وراء التصور الذي يرى أن الأفكار الأمريكية والمعلومات يجب أن تتنافس مع أفكار ومعلومات الخصم على مستوى ساحة الحرب نفسها، فرؤية رامسفيلد من خلال مزجها بالمعلومات الموجهة للجمهور الأمريكي وعنصر التضليل بدأت تتحدر داخل الدوائر العسكرية نفسها فمن خلال برامجهم المنتظمة أوضحت أنه عند حدوث تدخل عسكري في العراق هناك خطر بأن يستعمل العراق أو منظمات إرهابية أسلحة كيميائية أو جراثومية قد تؤثر سلباً على المنطقة وقال المسئول: "لا نملك معلومات عن تهديدات محددة لكننا نعتقد مع ذلك بأن إصدار أمر بالرحيل إجراء اضطراري".

كما أمرت أستراليا دبلوماسيتها عبر موقعها على الإنترنت إلى "خطر وقوع هجوم من جانب العراق قد تستخدم فيه أسلحة كيميائية وبيولوجية في حال اندلاع المعارك". وأضافت: "إذا كنتم في الكويت فعليكم المغادرة بسرعة واغتنام استمرار وجود رحلات جوية". وأضاف البيان أن "أسر العاملين في السفارة غادرت الكويت".

وفي هذا المجال تستخدم ١٢٠ ساعة بث إذاعي في حربها النفسية كما أسقطت الطائرات الأمريكية ١٤ مليون منشور فوق العراق تحض العراقيين عسكريين ومدنيين على التمرد وعدم إطاعة أو أمر القيادة العراقية.

وقال سكان عراقيون أن الولايات المتحدة في إطار توسيعها لنطاق الحرب النفسية على العراق تبث برسائل بالفاكس إلى سكان بغداد تحضهم على مساعدة الجنود الأميركيين في حال نشوب حرب. وتضمنت الرسائل كذلك كيفية النقاط بث محطة إذاعة تابعة للجيش الأمريكي تبث إرسالها باللغة العربية.

ونقلت وكالة "رويترز" عن رسالة موجهة أنها تطلب من السكان في حال التقائهم بجندي فقد طريقة أو طيار ضربت طائرته من القوات المتحالفة أن يقدموا له كل ما يستطيعون توفيره من الماء أو الغذاء أو الرعاية الصحية إذا

كان يحتاجها، وإرشاده إلى الطريق أو إلى مكان آمن وأنهم سيلقون الشكر والمكافأة على ذلك.

ودعتهم رسالة أخرى إلى الاستماع في وقت الأزمات إلى محطة إذاعة "راديو المعلومات" وأعطتهم طول الموجة التي يبث الإرسال عليها. أمطرت واشنطن العراق بمنشوراتها الدعائية لمدة شهور. وأسقطت الطائرات الأمريكية التي تراقب منطقة حظر الطيران في جنوب العراق ملايين المنشورات على قواعد عسكرية تحض الجنود على عدم إطلاق النار على القوات الأمريكية وشنت الولايات المتحدة كذلك حملة بالبريد الإلكتروني بعثت خلالها بالرسائل إلى مسؤولين عراقيين تحضهم على كشف أسلحة الدمار الشامل المزعومة وعدم الامتنال لأي أوامر باستخدامها.

وتمطر السماء في جنوب العراق وشمالها بشكل مستمر منشورات تخاطب العراقيين والجنود منهم بشكل خاص وتحثهم على البقاء في بيوتهم مع عائلاتهم والابتعاد عن "الطاغية صدام حسين" وتحدث أحد هذه المنشورات عن أن الرئيس العراقي يعيش في ترف شديد. وتسأل المنشور مخاطبا الجندي العراقي "إياهما أفضل بالنسبة إليك عائلتك أم صدام؟"

ونقلت "واشنطن بوست" عن مسؤولين عسكريين أن المنشورات تعكس عمليا مخاوف الإدارة الأمريكية من استعداد الوحدات العسكرية العراقية للقتال دفاعا عن النظام كما خشوا أن يستعمل العراق في الحرب أسلحته الكيماوية والبيولوجية ويقدم على تدمير آبار النفط واستخدام المواطنين كدروع بشرية لحماية القيادة العراقية.

ويخاطب أحد المنشورات الجنود العراقيين "إن أي وحدة عسكرية تقدم على استعمال سلاح دمار شامل ستواجه ردا عنيفا وسريعا من قوات الحلفاء. وسيعتبر قادة الوحدات العسكرية مسئولون في حال استعمال أي من أسلحة

الدمار الشامل" وهذه بعض العينات من المعلومات والتصريحات التي أصدرتها وسائل الإعلام خلال هذه الفترة وسببت نوعا من البلبلة.

وبعد تسارع المؤشرات إلى أن العمليات العسكرية باتت مرتقبة خلال ساعات، وإعلان مفتشى الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن تلقى توصية أمريكية بالانسحاب من بغداد، نقل التلفزيون العراقي عن صدام قوله إن بلاده لم تعد تمتلك أسلحة دمار شامل، بعدما كان قد هدد بنقل الحرب إلى "أى مكان فى العالم" إذا نفذت الولايات المتحدة خططها للغزو. وأعرب مرة أخرى عن أمله ألا تندلع الحرب وقال: لسنا بحاجة إلى اختبار شجاعتنا وصمود شعبنا". لكنه شدد على رفض "تسليم العراق" فى حين أعلن وزير الخارجية ناجى صبرى رفض الإنذار الأمريكى الموجه إلى صدام بالتتحى أو مواجهة عواقب الخيار العسكرى.

وبعد سحب قوة مراقبة الحدود العراقية - الكويتية، أعلن ناطق باسم الجيش الكويتى أن وحدات أمنية كويتية ستستلم الجانب الكويتى من الشريط الحدودى المنزوع السلاح.

وتزامنت هذه الخطوة، مع التطورات المتسارعة على طريق الحرب، مع إجلاء دول عدة دبلوماسيها ورعاياها من العراق والكويت لاسيما الرعايا الأمريكيين والبريطانيين، وفى نيويورك، استبدل مجلس الأمن خطط الاجتماع لمناقشة الاقتراحات الفرنسية - الألمانية - الروسية بجلسة مغلقة لبحث خطط إجلاء المفتشين والموظفين الدوليين من العراق. واستبقت الدبلوماسية البريطانية - الأمريكية - الأسبانية الجلسة بإعلان التراجع عن طرح مشروع قرار الحرب للتصويت وذلك فى حملة تبرير لإغلاق النافذة الدبلوماسية ولوم مجلس الأمن واستفردت فرنسا.

ووضعت الإدارة الأمريكية والحكومة البريطانية الختم الأخير على الاستغناء عن المجلس والتفرد بقرار الحرب، واكتفيا بقرار الخيار العسكرى الذى تضمنه القرار ١٤٤١ من وجهة نظرهما.

وكانت جولة اتصالات ثلث القمة الأمريكية - البريطانية - غير آبهة بمعارضة الرأى العام العربى والإسلامى والدولى للعمل العسكرى الذى ترمع الولايات المتحدة شنه على العراق، واصفاً الموقف الأمريكى بأنه تسلط نتألم له والعمل العسكرى بأنه غير مبرر فى أى حال".

ودعا الأمير نايف خلال لقاء مع عدد من الإعلاميين والصحفيين السعوديين فى مقر صحيفة "عكاظ" السعودية فى جدة إلى "التكاتف الوطنى لتجنب المملكة أى خطر أو ضرر، حتى تزول هذه السحابة السوداء عن المنطقة". وأكد أهمية التعامل مع الظروف الحالية بروح المسؤولية الوطنية "لأن الظروف الراهنة تحملنا مسؤولية أكبر، وحض رجال الإعلام على تحمل مسؤوليتهم تجاه وطنهم فى مخاطبتهم الناس" وأضاف: "كل مواطن مسؤول وعليه أن يشارك فى درء الخطر عن بلاده والتضامن مع قيادته ودولته فى تجنب بلادنا أكبر قدر ممكن من آثار وسلبيات قد تنتج عن العمل العسكرى المحتمل". وأشار إلى وجود أخطار على الملكة بسبب الأوضاع الحالية، وقال: "إن الخطر المائل يحتاج إلى أن نكون جميعاً يداً واحدة لا يجد فينا الآخرون إلا القوة والصمود والاعتماد على الله".

الخاتمة

إن هذا الكتاب يؤكد على أن الإعداد والسير في طريق الحرب على العراق لم يبدأ ببدا الأزمة الأخيرة وعرض القضية على مجلس الأمن بل ولم يبدأ التفكير فيه عقب أحداث ١١ سبتمبر . ولكن بدأ التفكير فيه قبل ذلك بفترة كبيرة قد يكون منذ انتهاء حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران والتي انتهت لصالح العراق أو ببدا غزو العراق لدولة الكويت . وقد شجع على ذلك أن مزمنة حرب الخليج الثانية مع انهيار الاتحاد السوفيتي وتفككه وشعور الولايات المتحدة بسيادتها على دول العالم أجمع وامتلاكها لقدرات شاملة من سياسية واقتصادية وعسكرية غير مسبقة جعلها تحس بالزهو والقوة التي تشعرها بأنها ليست في حاجة إلى العالم ولكن العالم هو الذي في حاجة إليها الشيء الذي أصابها بالتعالي والغطرسة وتناست ما كانت تتنادى به من قيم والتزامات بنشر الديمقراطية والحريات والمحافظة على حقوق الإنسان ونشر السلام واستبدلت بكل ذلك الدفاع عن مصالحها القومية فقط وكانت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ بمثابة الزلزال الذي هز كل هذه القيم والمبادئ وأسقط كل مفاهيمها الاستراتيجية وشكك في آلياتها المستخدمة لتحقيق أهدافها ومصلحتها نتيجة شعورها - ولأول مرة - بالتهديد المباشر لأنها القومي ومهاجمتها في عقر دارها بعد أن كانت هي التي تساعد على توفير الأمن والسلام لدول العالم .

واتخذ الإعداد للأزمة العراقية وإدارتها عدة اتجاهات متوازية . اتجاه باستخدام هيئة الأمم المتحدة (مجلس الأمن) للضغط على دولة العراق بهدف حصارها وإضعافها بالتحكم في اقتصادها والسيطرة على بترولها والتفتيش على أي أسلحة دمار شامل تمتلكها . واتجاه آخر يهدف إلى ردعها وتخويفها بجحافل من الحشود العسكرية على حدود العراق وفي المياه الإقليمية حولها سواء البحر المتوسط أو الأحمر أو الخليج العربي أو المحيط الهندي . والاتجاه الثالث هو بالضغط على دول العالم لتأييدها سواء بالترهيب أو الترغيب بمبدأ أعلنته وهو "

من ليس معنا فهو ضدنا " ومارست ضغوطاً هائلة على الدول العربية ودول
الجوار الجغرافي للعراق .

ونجد بكل أسف وحسرة الجانب الآخر العراقي وقد مارس نفس سياسته
العقيمة التي اتبعها خلال الإعداد لحرب الخليج الثانية وإدارتها . سياسة
الشعارات والأحلام غافلاً ومتناسياً المتغيرات العالمية والإقليمية ورافضاً
ومتعالياً عن كل النصائح التي توجهها الدول الصديقة متجاهلاً كل الثوابت
والدلائل التي تؤكد أن التهديدات التي يواجهها هي تهديدات حقيقية وأن الحرب
لا محالة إذا استمرت في موقفها المتعنّت فسرعان ما تخبطت في قراراتها
وترددت في تنفيذها فتأتي متأخرة وفي غير موضعها، رفضت لجان التفتيش ثم
قبلت بها وفتحت أراضيها ومنتشاتها على مصراعيها للتفتيش، رفضت التفتيش
الجوي ثم عادت وقبلته مما زاد من أعدائها وأضعف من موقف أصدقائها
وخاصة الدول العربية التي هاجمتهم ولم تقدر ظروفهم الصعبة التي تسببت في
خلقها مما أدى إلى إضعاف الموقف العربي العام أمام الولايات المتحدة والعالم
أجمع . كل هذا يبين بما لا يدع مجالاً للشك أن هذه الأزمة أظهرت أن هناك
جانباً يعمل بجد وبتخطيط متكامل ويحشد طاقاته وقدراته الشاملة للعمل ضد
العراق في الوقت الذي كان فيه الجانب الآخر وهو العراق لاها في خيالاته
وأحلامه مستبعداً تطور هذه الأزمة إلى حرب ومتهاوناً بكل ما يحيق به من
مخاطر وأضرار .

وأخيراً شهرت أمريكا الحرب على العراق متجاهلة أو متحدية المعارضة
الشديدة التي واجهتها من معظم دول العالم وخاصة من حلفائها الأوروبيين
(فرنسا وألمانيا وبلجيكا) بجانب روسيا الاتحادية والصين ودول كثيرة أخرى في
العالم وعدم موافقة مجلس الأمن وإعلان الدول العربية - بالرغم من ظروفها -
رفض الحرب كحل للأزمة وعدم المشاركة فيها هذا بجانب معارضة الرأي
العالمي وكذا الرأي العام الأمريكي والبريطاني والتعبير عن هذا الرفض
بالمظاهرات وبتحرك بعض الجماعات من شتى دول العالم ومن أمريكا

توجيهين للعراق للتضامن مع شعبه ضد الحرب، وبالرغم من رفض أمريكا لانصياع لهذا الإجماع غطرسة واستعلاء، ولكن هذا الموقف الدولي المعارض لاستخدام القوة في حل المشاكل وتفضيل الحلول السلمية يعنى أن العالم يرفض هذه الهيمنة الأمريكية ولو اختلفت الأسباب والدوافع والمصالح وربما تكون هذه المعارضة نواة لعمل يسعى إلى إعادة تشكيل النظام العالمي أحادى القطبية مرة أخرى إلى نظام آخر تتعدد فيه الأقطاب خاليا من أسلحة التدمير الشامل ومن الترسانات النووية وخاصة في المناطق الحساسة كمنطقة الشرق الأوسط وربما تكون هذه الحرب دافعا للولايات المتحدة والعالم لحل المشكلة الفلسطينية بإيجاد دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة عاصمتها القدس الشريف .

وإلى دراسة قادمة للحرب البرجماتية التي شنت على العراق لمعرفة تفاصيل أحداثها ونتائجها البعيدة .